



السادة / البورصة المصرية - قطاع الافصاح

تحية طيبة ... وبعد

نتشرف بان نرسل لسيادتكم طيه رد الشركة على ملاحظات تقرير مراجعة الجهاز المركزي

للمحاسبات للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١/٤/٢٠٢٥ .

ولسيادتكم جزيل الشكر

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

العضو المنتدب

التنفيذى

مهندس / محمد سيد صالح



الرد على تقرير الفحص المحدود
للقوائم المالية الدورية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي
والتنمية والتعمير في ٢٠٢٥/١٢/٣١

السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير المقدمة :-

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والبالغ اجمالى أصولها مبلغ نحو ٥٩٩.٩٢٥ مليون جنيه و قائمة الدخل المفردة بخسائر بلغت نحو ١٩١٦٢ ألف جنيه وقائمة الدخل الشامل وكذا قائمتي التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذات التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الاخرى ، وإدارة الشركة هى المسئولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية الدورية والعرض الواضح والعادل لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتتنحصر مسئوليتنا فى ابداء استنتاج على القوائم المالية فى ضوء فحصنا المحدود .

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية مع أشخاص مسئولين عن الامور المالية والمحاسبية وتطبيق اجراءات تحليلية وغيرها من اجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الامور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

أساس ابداء الاستنتاج المتحفظ :-

١ - لم نتمكن من التحقيق من أرصدة فرع الشركة بدولة ليبيا البالغة نحو ٥٨.٣٢٢ مليون جنيه لعدم موافقتنا بالمستندات الخاصة بها ونشير الى أن معظم أصول الفرع وكافة أصناف المخزون المتواجدة فى فرع الشركة بليبيا تعرضت للفقـد والضياع والاستيلاء والسرقة ضمن الظروف الامنية التى مرت بها دولة ليبيا دون ان تقوم الشركة بتقدير حدوث اضمحلال فى قيمة هذه الاصول لتحديد خسائر الاضمحلال من

خلال مقارنة القيمة الدفترية لها بقيمتها الاستردادية للفقرة (٦٣) من المعيار المحاسبى المصرى رقم ١٠- الأصول الثابتة اهلاكتها ، الفقرات (٨٠٩،١٢،١٤) من العيار المحاسبى المصرى رقم ٣١- اضمحلال قيمة الأصول ، أو اعادة تقييم المخزون فى ضوء الفقرة (٢٨) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢) - المخزون ، كما لم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال فى قيمة الأرصدة المدينة (العملاء ، مدينون) لتحديد خسائر الاضمحلال فى ظل وجود دليل موضوعى على أن هذه المبالغ قد اضمحلت بالمخالفة للمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤٧) . الادوات المالية ، كما لم نتمكن من التحقق من أرصدة الشركة بمصر والتي تخص فرع الشركة بدولة ليبيا بحساب المدينون والبالغة نحو ٤٣.٠٩٢ مليون جنيه ، لعدم موافقتنا بالمستندات الخاصة بها .

الرد :-

لم يتم جرد الأصول اعتباراً من ٢٠١٣/١٢/٢٥ نظراً للانفلات الامنى داخل ليبيا وعند استقرار الاوضاع سوف نقوم بجرد دقيق للأصول للتحقق من مدى صحة الارصدة على الطبيعة وسنقوم بعمل المطابقات اللازمة واعداد القوائم المالية وسوف يتم موافاتكم بما تم من اجراءات بهذا الخصوص وذلك عند استقرار الاوضاع الامنية مع الاحاطه بأنه تم عمل ملف كامل بالتعويضات .

٢ . لم يتم تحميل المصروفات بنحو ١٥.٥٦٠ مليون جنيه باقى المستحق للهيئة العامة لحماية الشواطىء) التابعة لوزارة الموارد المائية قيمة (فروق أسعار ، غرامات تأخير ، فوائد بنكية ، مصاريف ادارية) نتيجة سحب عملية تكريك منطقة جنوب شرق بغاز مثلث الدببة ضمن المرحلة الثانية من الحل العاجل لتنمية بحيرة المنزلة من الشركة والبالغ اجمالى قيمتها نحو ١٠٤.٧٥ مليون جنيه (بكمية أعمال قدرت ب ٢.٣٥٠ مليون م٣) وقد قامت الهيئة المذكورة باخطار الشركة بمحضرى حجز ادارى (حجز ما للمدين لدى الغير) بنحو ٧٩.٧٩٢ مليون جنيه (٤٥.٤٠١ مليون جنيه ، ٣٤.٣٩١ مليون جنيه) قامت الشركة بتكوين مخصص لمواجهة تلك المديونيات بمبلغ ٢٠ مليون جنيه فقط بالاضافة الى وجود رصيد دائن للهيئة بنحو ٩.٨٤١ مليون جنيه من اجمالى المديونية المستحقة عليها دون اثبات كامل قيمة تلك المديونية بدفاترها وسجلاتها وقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠١٨ ضد هيئة حماية الشواطىء وقضت فيها بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٢١ بعدم الاعتداد بمحضر الحجز بنحو ٣٤.٣٩١ مليون جنيه ، كما قامت برفع عدة دعاوى قضائية بعدم الاعتداد بمحضر الحجز بنحو ٤٥.٤٠١ مليون جنيه قضى

فيها جميعاً بالرفض (رقم ٧٠ لسنة ٢٠٢٤ ، ١٠٠٩٠ لسنة ٤٠ ق) وتم الاستئناف على هذه الاحكام وقضى فيها لتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٢٥ بالرفض وأصبح الحكم نهائى .

٣ - ظهر رصيد حساب الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية) في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مديناً بنحو ٣٦.٦٦٥ مليون جنيه يمثل قيمة ما تم خصمه من ضرائب من قبل جهات الاسناد عن العمليات التي قامت الشركة بتنفيذها لصالحها ونشير أن آخر اقرار ضريبي مقدم من الشركة لمصلحة الضرائب عن عام ٢٠٢٤ تضمن نحو ٦.٩٨١ مليون جنيه ضرائب خصم من المنبع ولم نواف بتحليل لرصيد المديونية والسنوات الخاصة بها وكذا الشهادات المؤيدة لهذا الرصيد .

الرد :-

رصيد حساب الضريبة أرباح تجارية وصناعية تم مخاطبة مصلحة الضرائب المصرية ونظراً لعدد السنوات تم تحميل الخصم والاضافة قلاشه باسماء جهادة الاسناد والضريبة المخصومة وسوف يتم تسويتها مع تسوية الاجراءات الضريبية .

٤ - مازال رصيد استثمارات طويلة الأجل بنحو ١.٥ مليون جنيه تتمثل في قيمة مساهمة الشركة بنسبة ١٥% من رأس المال المدفوع للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي بواقع ١٥٠ ألف سهم (القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه) وقد تبين بشأنها: -

- لم تقم الشركة بإجراء اختبار الاضمحلال في قيمة هذا الاستثمار بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) - الادوات المالية ٥.٥ - الاضمحلال - حيث لم تحصل على أي عائد على هذا الاستثمار منذ عام ٢٠١٦ وتحقيق الشركة المستثمر فيها خسائر متتالية بلغت نحو ١٠٠.٣٠٤ مليون جنيه حتى عام ٢٠٢٤ .
- عدم إجراء المطابقات اللازمة بين أرصدة الحسابات بين الشركة العامة ، الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

الرد :-

تم بيع قطعة أرض ملك للشركة المصرية بحوالى ٦ مليون جنيهاً وتم اتخاذ قرار من مجلس الادارة بوضع المبلغ فى البنك كوديعة لاصدار خطابات ضمان لبدء التعاقد على اعمال لصالح الشركة وكذلك صرف أجور ومرتببات العاملين بالشركة منها مما يؤدي الى رفع قيمة الشركة .

٥ - ظهر رصيد أصول بغرض البيع بنحو ٧.٣١ مليون جنيه وقد لوحظ تضمنه الآتي: -

- نحو ٢.٨٣٨ مليون جنيه قيمة أصول تتمثل في (أراضي ، عقارات) تبين أنها لا تستوفي شروط ومتطلبات التوييب الوارد فى الفقرتين ٧،٨ من المعيار المحاسبى المصرى رقم (٣٢) والمطلوب تطبيقها على الاصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع لاسيما عدم وجود برنامج نشاط لبيع تلك الاصول أو البدء فى اتمام خطة لبيع تلك الاصول كما لا توجد أدلة كافية تؤكد على استمرار الشركة فى التزامها بخطة بيعها حيث أن كافة تلك الاصول مضى عليها أكثر من عام حيث يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٧ ولم يتم بيعها حتى تاريخ الفحص (٢٠٢٦/٣) .

الرد :-

نحيط علم سيادتكم بانه تم عمل اكثر من مزاد منذ عام ٢٠١٧ لقطع الاراضى والعقارات المملوكة للشركة وبغرض البيع وتم بيع ارض احمد عربى وارضى بقرية الشجاعة وارضى بقرية مصطفى كامل وكذلك عمارة العامرية وارضى بدار السلام وجارى عمل مزادات أخرى فى خلال الفترة القادمة طبقا لما يراه مجلس الادارة فى هذا الشأن .

- نحو ٢.٧١٣ مليون جنيه قيمة عدد ٥ قطع أراضي بمنطقة سهل الطينة وحوش عيسى بمساحة نحو ١٥ قيراط ٦٠ فدان متعدي عليها بوضع اليد صدر بشأن غالبيتها أحكام قضائية ولم يتم إتخاذ أية إجراءات حيال تنفيذها .

الرد :-

بالنسبة لمساحة (٢١س ، ٢ط ، ٢١ف) بقرية جلبانة القنطرة شرق المتعدى عليهم من السيد / احمد غازى محمد محمد بالطرد فقد قامت الشركة برفع الدعوى ٧٥٨ لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى الاسماعيلية والمستأنفة برقم ١٨٧ لسنة ١٤٨٨ق استئناف على الاسماعيلية طرد للغصب وحكم فيها بجلسة ٢٠٢٥/١/١٥ بطرد المستأنف عليه وتسليمها للشركة والزامه بأن يؤدي مبلغ وقدره ١٥٠.٥٨٨٣.٨١ جنيهاً ريع عن الفترة من ٢٠١٤/١١/١ وحتى ٢٠٢٤/٥/٣٠ وتم استلام الصيغة التنفيذية لمحضرين التنفيذ بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٨ ، وتم التفاوض مع الصادر ضده

الحكم على شراء المساحة بسعر الفدان ٣٥٠٠٠٠ جنية طبقاً لتسعير اللجنة العليا
لتنمين اراضى الدولة وموافقة مجلس ادارة الشركة على البيع وقام بسداد مبلغ
٩٥٤٠٠٠ جنية من اجمالى المبالغ المستحقة عليه .

بالنسبة لمساحة (٣٨ ف) بقرية جلبانة القنطرة شرق المتعدى عليهم من السيد
/ محمد سعيد جودة والسيد / سليمان سعيد جودة بالطرد فقد قامت الشركة برفع
الدعوى ٧٥٧ لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى الاسماعيلية والمستأنفة برقم ١١٢٤ لسنة
٢٠٢٤/٣/٢٦ بالطرد والتسليم
٤٧ ق استئناف على الاسماعيلية وحكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/٣/٢٦ بالطرد والتسليم
وألزامهم بمبلغ ٢٢٦٦٠٠٠.٨١ جنيهاً ريع عن الفترة من ٢٠١١/١١/١ وحتى
٢٠٢٣/١١/٣٠ تحدد ميعاد للتنفيذ يوم ٢٠٢٤/٩/١٨ وتم ارجاؤه للدراسة الأمنية
وبتاريخ ٢٠٢٦/٣/٤ ورد كتاب مديرية أمن الاسماعيلية بتحديد ميعاد للتنفيذ
٢٠٢٦/٤/٨ وتم تقديم أوراق التنفيذ لمحضرى التنفيذ وقام المستأنف ضدهم بعمل
اشكال فى التنفيذ تحت رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٦ اشكالات القنطرة شرق ومحدد له
٢٠٢٦/٥/٩ .

بالنسبة لمساحة (٢١٠٠٠ م) بالقطعة رقم (٧٤) بزمام قرية عباس العقاد . حوش عيسى
المتعدى عليها من السيد / حسن جودة اسماعيل حنفى وقامت الشركة برفع الدعوى ٤٠٧٤
لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى جنوب القاهرة والمستأنفة برقم ٥٣٣٢ لسنة ١٣٨ ق استئناف على
القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠٢١/٣/٢٨ بالطرد وتسليم الارض والزام المدعى عليه بسداد مبلغ
١٩٠٠٠ حنيهاً مقابل حق انتفاع وتم تحديد ميعاد للتنفيذ بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٧ وتم رفض
الاشكال رقم (٢٧) لسنة ٢٠٢٥ والاستمرار فى التنفيذ وتم ارجاء جلسة التنفيذ يوم
٢٠٢٦/١/١٩ لعدم وجود قوات وتم التفاوض وتحديد سعر المتر بمبلغ ١٧٥٠ جنية وتم سداد
قيمة الارض بالكامل بمبلغ ١٧٥٠٠٠٠ جنية بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٢ طبقاً لتسعير اللجنة العليا
لتنمين اراضى الدولة وموافقة مجلس ادارة الشركة على البيع .

بالنسبة لمساحة (٢١٠٠٠ م) بالقطعة رقم (٧٦) بزمام قرية عباس العقاد . حوش عيسى
البحيرة المتعدى عليها من السيد / متولى جودة اسماعيل حنفى وقامت الشركة برفع الدعوى
١٠٧ لسنة ٢٠٢٣ مدنى كلى حوش عيسى والمستأنفة برقم ١٩١٩ لسنة ٨٠ ق استئناف

عالى دمنهور ومؤجلة للتقرير بجلسة ٢٠٢٦/٥/١٧ وتم التفاوض وتحديد سعر المتر بمبلغ ١٧٥٠ جنية وتم سداد قيمة الارض بالكامل بمبلغ ١٧٥٠٠٠٠ جنية بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٢ طبقاً لتسعير اللجنة العليا لتأمين اراضى الدولة وموافقة مجلس ادارة الشركة على البيع . وبالنسبة لعدم سداد الاقساط المستحقة قد قامت الشركة بسداد مبلغ ٣١٩٧١٤٢ جنيهاً بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٦ للهيئة العامة لمشروعات التعمير عن اراضى سهل الطينة وكذلك تم سداد القسط الاخير وقدره ٣١٩٧١٤٢ جنيهاً فى ٢٠٢٦/٤/٩ .

• نحو ٣٤٨ ألف جنية قيمة عمارة سكنية بالعامة بالسكنية بالإسكندرية مكونه من ٢٠ وحدة سكنية تم تأجيرها بموجب عقد محرر في ٢٠٢٣/١٠/٢٥ لمدة ٧ سنوات تبدأ من ٢٠٢٤/١/١ حتي ٢٠٣٠/١٢/٣١ ولم يلتزم المستأجر بسداد القيمة الاجارية وتم رفع دعوي قضائية ضده وصدر الحكم لصالح الشركة ولم يتم إتخاذ أية إجراءات لتنفيذه وتجدر الإشارة الي إفادة الشركة ببيع العمارة بمزاد علني في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بنحو ١١.٢ مليون جنية دون الإفادة عن موقف المستحقات والبالغة نحو ١.٤ مليون جنية حتي تاريخ البيع وما يترتب علي الحكم الصادر وذلك فى ضوء قيام المستأجر بالطعن على الحكم الصادر للشركة والمقضى به بتاريخ ٢٠٢٦/١/١٧ بالرفض وتأيد الحكم لصالح الشركة .

الرد:-

تم قيد الدعوى ٥٥٩٢ لسنة ٢٠٢٤ مدنى كلى الجيزة ضد المستأجر / محمد عزت ابراهيم حكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/١١/٣٠ بالفسخ والاخلاء والزام المدعى عليه بالقيمة الاجارية المتأخرة اعتباراً من ٢٠٢٤/١/١ وحتى تاريخ الحكم وتم تأييد الحكم فى الاستئناف رقم ١٨٥٥١ لسنة ١٤٢٢ اق بجلسة ٢٠٢٦/١/١٧ وتمت مخاطبة شركات المياه والكهرباء والضرائب العقارية وفى انتظار الرد لتقديمها لوحدة تنفيذ الاحكام وقامت الشركة القابضة برفع دعاوى بقيمة الشيكات مقابل التأمين ، وعلماً أن المبالغ المحكوم بها هى مبلغ ٧٣٣٣٣٣.٣٣ جنيهاً طبقاً لمنطوق الحكم (حتى ٢٠٢٤/١١/٣٠ فقط) ، وعلماً بأن الشركة قد قامت ببيع العمارة فى مزاد علنى يوم ٢٠٢٥/٩/٣٠ بمبلغ ١١٤٢٤٠٠٠ جنية بالمصاريف الادارية وتم سداد ٦٠٦٢٠٠٠ جنيهاً والباقى ٥٣٦٢٠٠٠ جنيهاً وجارى سداد ياقى مستحقات الشركة من مشترى العمارة .

٦- تم تقييم كامل قيمة المخزون البالغة نحو ٨.٥٢١ مليون جنيه (منه نحو ٢.١٠٦ مليون جنيه بليبيا) بالتكلفة دون النظر فى انخفاض قيمته الناتجة عن عدم استخدام بعض الخامات والمهمات وقطع الغيار لفترات طويلة واكتفت الشركة بتكوين مخصص هيوط أسعار مخزون راكد بنحو ٤.٠٢١ مليون جنيه (ضمن المخصصات) بما لا يتفق مع المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢) " المخزون " والذى أوجب فى الفقرة (٩) بقياس المخزون بالتكلفة أو صافى القيمة القابلة للتحقق أيهما اقل يتصل بما تقدم لم تقم الشركة بموافقاتنا ببيان دقيق للمخزون الراكد وبطىء الحركة موضح به تكلفة الاصناف وقيمتها السوقية .

الرد:-

يرجى التفضل بالاحاطه بما يلى :-

- بالنسبة لرصيد المخازن الراكد بمصر فان رصيد مخزن قطع الغيار يمثل ٧٧% من المخزون الراكد حيث يبلغ قيمة الرصيد ٤.١٧٣ مليون جنيه وقد تم تشكيل لجان فنيه لتحديد مدى احتياج الشركة لهذه الاصناف فى ظل امتلاك الشركة لاكثر من ٣٥٠ معده ووسيلة نقل وانتقال وتم تحديد الاصناف التى لاتحتاجها الشركة وتم بيع جزء منها بالمزادات العلنية ومتبقى جزء يمثل ٢٥% من رصيد المخزن ليست الشركة فى حاجة اليه وتم عرضه اكثر من مره بالمزادات العلنية ولم يتم البيع نظرا لعدم التوصل للسعر الاساسى وسيتم عرضها للبيع فى أول مزاد قادم مع اعادة التسعير علما بأن ادارة الشركة بصفه دورية تقوم بدراسة باقى الاصناف الراكده والموجوده بالمخازن والاستفاده منه اقتصاديا سواء بالاستخدام فى التشغيل او عرضها للبيع فى حالة عدم الحاجة اليها بعد اتخاذ الاجراءات والموافقات اللازمه لذلك .

- اما بخصوص رصيد المخازن بفرع ليبيا البالغ قدره ٢.١٠٦ مليون جنيه فإنه مدرج ضمن المطالبة بالتعويضات المقدمه من الشركة والخاصة بفرع ليبيا .

- كما نود الاشاره بأن الشركة قامت بتكوين مخصص هيوط اسعار للمخزون الراكد بمبلغ ٤.٠١٢ مليون جنيه .

٧- أظهرت القوائم المالية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ أرصدة عملاء قطاع عام وأعمال متوقفة ومرحلة منذ عدة سنوات بنحو ٨.٠١٩ مليون جنيه تمثل قيمة المديونيات المستحقة معظمها على الشركات الشقيقة وذات العلاقة (شركة وادى كوم امبو ،

شركة ريجوا ، شركة مساهمة البحيرة) منذ أكثر من ١٠ سنوات لم تقم الشركة باتخاذ أى إجراءات بشأنها ولم تقم الشركة بتكوين اضمحلال لها بالمخالفة المعيار المحاسبى المصرى رقم (٤٧) — الادوات المالية الذى أوجب حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لارصدة الاصول والالتزامات المالية .

الرد :-

جارى التنسيق لاجراء المطابقة للتحقق من الارصدة بدفاتر الشركة والهيئة ويتم حالياً بحث الارصدة بدفاتر الشركة ومطابقتها بالارصدة الواردة من الادارة العامة لمشروع تطوير الري وكذا جمعية احمد عربى وكذا باقى الشركات الشقيقة وكذا الارصد المتوقعة منذ سنوات .

٨- ظهر رصيد شركة وادى كوم أمبو (شركة شقيقة) بدفاتر وسجلات الشركة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ مديناً بنحو ١.٣٧٧ مليون جنيه فى حين أظهرت القوائم المالية لشركة وادى كوم أمبو وجود مديونية على الشركة بنحو ٣.٩٢٨ مليون جنيه مما يشير الى وجود فروق بنحو ٥.٣٠٥ مليون جنيه دون أن تقوم الشركة ببحث ودراسة تلك الفروق واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك واطهار أرصدة الحسابات على حقيقتها .

الرد :-

مرفق صورة من المطابقة النهائية مع شركة وادى كوم أمبو وجرى عمل المستندات اللازمة للتسوية (يوضح مبلغ المطابقة وهو حوالى ١٦١.٠٠٠ جنيهاً لصالح شركة وادى كوم أمبو) .

٩- ظهر رصيد عملاء وأوراق قبض فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ١٣٦.٤٤٣ مليون جنيه وقد لوحظ بشأنه ما يلي :-

• تضمن الرصيد نحو ٢٦.٨٤٠ مليون جنيه طرف مصلحة الميكانيكا والكهرباء (بحساب العملاء ، تأمين أعمال ، أمانات) فى حين وردت مطالبات من العميل فى ٢٠٢١/١٠ بنحو ٣٠.٤٩٢ مليون جنيه وذلك قيمة تعويضات وغرامة تأخير ومبالغ تم صرفها بدون وجه حق بناءً على محضر اللجنة لأعمال النزح بمحطتي الطويسة وبلانه وقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٤١٥٩٦ لسنة ٧٦ ق

بمحكمة القضاء الاداري بالقاهرة ضد كلاً من وزير الموارد المائية والري ورئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء لبراء ذمة الشركة من المطالبة المشار اليها مؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/٤/١٥ .

الرد :-

بالنسبة للدعوى رقم ١٥٩٦ لسنة ٧٦ ق قضاء ادارى القاهرة والمرفوعة من الشركة ضد وزير الموارد المائية والري ورئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء ، الدعوى بالخبراء ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/٤/١٥ للتقرير .

• تضمن الرصيد نحو ١.٩٨٨ مليون جنيه باسم مدينون بيع أصول يمثل قيمة الأقساط المستحقة للشركة طرف مشتري أراضي الشركة ونشير الى ان كافة تلك الأقساط استحق تحصيلها خلال الفترة من ١٩٩١/١٢/١ حتى ٢٠١٦/١/١ ولم يتم تحصيلها حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ دون قيام الشركة بأثبات غرامات التأخير المستحقة ولم تقم الشركة باعداد دراسة للخسائر الائتمانية فى تاريخ القوائم المالية التى قد تتكبدتها نتيجة مخاطر الاخفاق فى التحصيل للمديونيات المتعثرة أو مخاطر الائتمان بالمخالفة للفقرات من ١.٥.٥ الى ٢٠.٥.٥ من المعيار المحاسبى المصرى رقم (٤٧) - الادوات المالية ونشير الى قيام الشركة برفع دعاوى قضائية لفسخ عقود بيع تلك الأراضي للمشتريين لامتناعهم عن سداد مستحقات الشركة.

الرد :-

بالنسبة لدعاوى الفسخ لعقود بيع اراضى للمستثمرين والاقساط المستحق سدادها والدعاوى المرفوعة بشأنها . عبده السعودى عبدالرازق دعوى رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٢٢ ابو المطامير (تم سداد جميع مستحقات الشركة المالية) ، جمعة عوض احمد حميدة دعوى ١٢٨٠ لسنة ٢٠٢٣ كوم حمادة محالة للخبراء لجلسة ٢٠٢٦/٤/٢٨ ، رشيدة السيد احمد دعوى رقم ٢١١ لسنة ٢٠٢٢ ابوالمطامير (تم تحصيل المستحقات وترك الدعوى للشطب) ، سعيد السيد احمد ابوالنور دعوى رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٢ ابوالمطامير تم تحصيل مستحقات الشركة المالية ، عزت حلمى السيد عيسى دعوى رقم ٢١٣ لسنة ٢٠٢٢ ابوالمطامير وتم التواصل مع ورثة المستثمر وتم تسوية مستحقات الشركة المالية ، على كامل يونس وآخرين دعوى رقم ٣٤٩ لسنة ٢٠٢٤ كوم حمادة (حكم بالتقادم وتأيد استئنافها برقم ٤ لسنة ٢٠٢٥ بجلسة ٢٠٢٥/٦/٢٥) ، حسن عبدالحى دعوى رقم ١٨١٠ لسنة ٧٨ ق استئناف دمنهور (تم سداد الاقساط بموجب انذارات عرض أثناء تداول الاستئناف) ، ورثة مصطفى عبدالعزيز محمد بيومى دعوى رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠١٤ جنوب القاهرة (صدر حكم فسخ بجلسة ٢٠١٨/٣/٢٤

وجارى سداد المطالبات القضائية لاستلام الصيغة التنفيذية) ، السيد عبدالفضيل عبدالعال دعوى ٢٨٥ لسنة ٢٠٢١ دار السلام (حكم بالزامه بمبلغ ٥٩٧٨٠.٩٤ جنيهاً أقساط وغرامات و ١٠٠٠٠٠ جنيهاً تعويض مادي ومعنوي) .

- وجود اختلاف بين بعض أرصدة حسابات العملاء الظاهرة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ والارصدة المقيدة بدفاترهم وذلك من واقع المصادقات الواردة للجهاز المركزى للمحاسبات من هؤلاء العملاء وذلك على النحو التالى :-
- تضمن أرصدة العملاء نحو ٧٦٨ ألف جنية قيمة المستحق على الادارة العامة لمشروعات تطوير الرى بغرب الدلتا فى حين أن المصادقة الواردة للجهاز من الادارة المذكورة تشير الى أن المستحق لها طرف الشركة نحو ٢٠٠٦٠ مليون جنية بفرق نحو ٢٠٨٢٨ مليون جنية عن الرصيد الظاهر .

الرد :-

جارى بحث الارصدة بدفاتر الشركة وعمل المطابقات اللازمة فى هذا الشأن .

- تضمن أرصدة العملاء نحو ٣.٥٠٢ مليون جنية قيمة المستحق على جمعية احمد عرابى التعاونية الزراعية فى حين أن المصادقة الواردة للجهاز من الجمعية المذكورة تشير الى أن هذا الرصيد غير صحيح تماماً حيث قامت بسداد مستحقات الشركة عن العمليات التى قامت الجمعية بتنفيذها لصالح الشركة ومستحق للشركة نحو ١٢١ ألف جنية بفرق نحو ٣.٣٨١ مليون جنية عن الرصيد الظاهر وذلك طبقاً للمطابقة التى تمت مع مندوبى الشركة العامة بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٠ ولم يتم الاعتراض عليها فى حينه .

الرد :-

جارى بحث الارصدة بدفاتر الشركة وعمل المطابقات اللازمة فى هذا

الشأن .

- تضمن الرصيد نحو ٦٢.٣١٣ مليون جنية أرصدة متوقفة يرجع تاريخ بعضها لأكثر من ٢٠ عام منها نحو ٧.١١٧ مليون جنية طرف الهيئة العامة لمشروعات التعمير ، نحو ٣١ مليون جنية تخص فرع ليبيا متوقفة منذ عام ٢٠١١ .

الرد :-

تم سداد مديونية أرض سهل الطينة وجارى سداد القرض الاوربى وقرض ابوظبى وسداد قيمة أرض شرق السويس .

• تضمن الرصيد نحو ٢٨.٤١٤ مليون جنيه قيمة المستحق للشركة عن عمليتي (غرب الشروق، التجمع) طرف العميل / وزارة الدفاع - الهيئة الهندسية- على غير حقيقته حيث انه لا يوجد اية مستحقات للشركة طرف الهيئة الهندسية عن تلك العمليات بل على العكس قامت الهيئة بتحميل الشركة بكافة فروق الأسعار الناتجة عن تقاعسها في تنفيذ تلك العمليات في مواعيدها المحددة بخلاف وجود رصيد دائن بنحو ٢٢.٨٩٩ مليون جنيه بحساب الأمانات (منه نحو ٣.٧٣٧ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من الخامات المنصرفة من جهة الاسناد والتي تم خصمها من مقاولي الباطن عن العمليات المنفذة منهم والمسندة للشركة)، رصيد دائن بنحو ٩٨٣ ألف جنيه بحساب تأمين أعمال ولم نتبين أسباب عدم قيام الشركة بتسوية تلك الأرصدة فيما يخص عمليتي غرب الشروق والتجمع خاصة في ضوء الانتهاء من تنفيذ تلك العمليات وورود الختاميات من جهة الإسناد وإعداد الختاميات لمقاولي الباطن.

ويتصل بما سبق أقامت الشركة دعاوي قضائية ضد بعض المقاولين حكم فيها لصالحها بنحو ١١.٧٨٥ مليون جنيه بخلاف التعويضات والفوائد ولم تتخذ الشركة أية إجراءات لتنفيذ تلك الأحكام .

الرد :-

بالنسبة للدعوى ضد المقاولين (نحو ١١.٧٨٥ جنيها بخلاف التعويضات)

- ١ - شركة الايمان للمقاولات (محمد رزق صالح) الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ٢٠٢٤ تجارى حلوان (الحكم غيابى بتاريخ ٢٤/١١/٢٠٢٤ وتعذر اعلانه لعدم الاقامة بالعنوان) .
- ٢ - عادل محمد احمد الغنيمى (مكتب الغنيمى) الدعوى رقم ١٦٣٧ لسنة ٢٠٢٢ كفر الشيخ (قضى بسقوط الحق المدعى عليه فى الاستئناف وجارى تقديم الاوراق لمحضرى التنفيذ) .

• تضمن الرصيد نحو ٣٤.٤٦٧ مليون جنيه طرف بعض العملاء عن عمليات مسحوبة من الشركة مرفوع بشأنها دعاوي قضائية بلغت جملتها نحو ٣٢٩ مليون جنيه من خلال العقود المبرمه مع جهات الاسناد ومثال ذلك :-

- عملية محطة الطويسة ومحطة بلانة .

الرد :-

تم نهو الاعمال المدنية المطلوبة بالمحطتين قبل دخول شركة التركيبات والعمل متوقف لحين نهو التركيبات بمعرفة شركة اجنبية ويتم استكمال الاعمال والتشطيبات بعد نهو التركيبات مع العلم انه يوجد تقاضى بين مصلحة الميكانيكا والكهرباء وشركة التركيبات ويوجد تقاضى بين الشركة ومصلحة الميكانيكا والكهرباء بخصوص اعمال الخصومات الواردة ضد الشركة لخصم اعمال التجفيف وتم تحويل الموضوع الى الخبراء .

- عملية محطة بني حميل : تم تسليم العملية ابتدائياً في ٢٠١٨/٥/١٠ ولم يتم التسليم النهائي للعملية .

الرد :-

تم التسليم الابتدائى فى ٢٠١٨/٥/١٠ وتم تسليم العملية فهائياً فى ٢٠٢٦/٣/١١ (مرفق صورة التسليم) .

- عملية الماخذ بشمال سيناء .

الرد :-

تم تسليم جميع الاعمال تسليم ابتدائى على ما تم تنفيذه طبقا لقرار مجلس الوزراء وتم عمل المستخلصات الختامية لجميع المأخذ ثم اعادة طرح العمليات واسناد تنفيذ الاعمال الى مقاولين اخرين بعد اعادة الطرح لاستكمال الاعمال ويوجد للشركة مستحقات تم خصمها على ذمة فروق أولوية على الاعمال فوق ١٢٥% وجارى العمل على اعادة هذه الفروق حيث انها غير قانونية تم خصم حوالى (١٢) مليون فقط اثنا عشر مليون جنيهاً نتيجة ثورة ٢٥ يناير والانفلات الامنى والسرقات التى تمت لكل ما هو حديد فى المأخذ ورفض جهاز شمال سيناء ابداء التعاون مع الشركة وتحويل الموضوع للفتوى الا بعد قيام الشركة بالتنازل على جميع القضايا المرفوعة من الشركة

ضد جهاز رى شمال سيناء ورفض مجلس لدارة الشركة التنازل على
القضايا .

- استصلاح ٦٢٨٠ فدان بمنطقة الضبعة والعلمين .

الرد :-

جارى الاكتفاء بما تم تنفيذه مع الهيئة حيث تم تشكيل لجنة من قبل
هيئة التعمير وقامت بالمرور على الاعمال بالعملية واقرت فى تقريرها ان
جميع الاعمال ينتفع بها ولا حاجة لاستكمال الاعمال وبناء عليه جارى كتابة
مذكرة من الادارة المركزية لشئون المناطق بالهيئة للسيد / رئيس الهيئة
بالاكثفاء بما تم تنفيذه من اعمال وعمل المستخلص الختامى .

فضلاً عن عمليات تعثرت الشركة فى تنفيذها فى المواعيد المحددة لها يرجع مدة
تأخير بعضها الى اكثر من ٩ سنوات تم تسليم بعضها تسليم ابتدائى مع جهات
الاسناد المختلفة والتعثر ناتج عن وجود بعض المشاكل مع جهات الاسناد مثل
(عملية طلبات بني صالح ، محطات طلبات دير السنقرية ، عمليات توشكي ،
عملية بحيرة المنزلة) .

الرد :-

بالنسبة الى عملية تكريك بحيرة المنزلة :-

تم اقامة الدعوى رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠١٨ مدنى مستعجل عابدين ضد
الهيئة العامة المصرية لحماية الشواطىء وذلك للمطالبة عدم الاعتداد
بمطالبة الشركة بمبلغ ٣٤٣٩١١١٥.١٢ مستحقات للهيئة العامة المصرية
لحماية الشواطىء عن تنفيذ الجزء منطقة جنوب شرق بوغاز مثلث الدبيبة
وتم الحكم بها بجنسة ٢٧/١٠/٢٠٢١ بعدم الاعتداد بمحضر الحجز الادارى
ما للمدين لدى الغير محل الدعوى المؤرخ ١/٥/٢٠١٨ واعتباره كأن لم يكن

الدعوى رقم ١٠٠٩٠ لسنة ٤٠ قضاء ادارى المنصورة مرفوعة من
الشركة ضد الهيئة العامة المصرية لحماية الشواطىء محجوزة للحكم لجنسة

٢٠٢٤/٥/٢١ وقد ورد تقرير الخبير بها لصالح الشركة وقد قضى فيها بالرفض وتم استلام صورة من الحكم والتقرير وتم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا مقيد تحت رقم ٩٧٥٧ لسنة ٧٠ ق تم الحكم برفض الطعن

الدعوى رقم ٧٠٣٣٢ لسنة ٧٧ ق قضاء ادارى القاهرة المرفوعة من الشركة ضد الهيئة العامة المصرية لحماية الشواطىء عدم اعتداد بمحضر الحجز بمبلغ ٤٥٤٠٠٩٥٠٠٨ جنيهاً وتم الحكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/١/٢٣ بعدم اختصاص المحكمة واحالتها لمحكمة جنوب بنها تحت رقم ٧٠ لسنة ٢٠٢٤ مدنى مستعجل شبرا الخيمة وتم الحكم بجلسة ٢٠٢٥/٦/٢٤ برفض وتأيد .

المحضر رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ ادارى الزهور والمناخ ورد تقرير الخبير به لصالح الشركة وتم حفظ المحضر بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٠ .

تم رفع القضايا أرقام ٦٢ لسنة ٢٠١٧ و ٨٥ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى حلوان من مقال الباطن أشرف الجابرى ضد الشركة وتم توجيه دعوى فرعية من الشركة ضد المقال وتم الحكم فى الدعوى الاصلية بالرفض وفى الدعوى الفرعية بالقبول والزامه بأن يؤدي للشركة مبلغ ٢٢٧٣٩٥.٦٠ جنيهاً بقيمة ٥% من وقت المطالبة وتم استئناف الحكم بالاستئنافات أرقام ٤٩١ ، ٤٧٧ ، ٥٩٣ لسنة ١٣٩ ق استئناف على القاهرة تم الحكم فيها بجلسة الاستئناف ٢٠٢٥/٧/٦ بتأييد الحكم المستئناف فيما قضى به ورفض الاستئناف شكلاً وموضوعاً .

عمليات توشكى ::

القضية رقم ٨٦٥ لسنة ٢٠١٧ محكمة القاهرة للامور المستعجلة من الشركة ضد هيئة السد العالى وآخرين وتم الحكم فيها بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ بعدم الاعتداد بمحضر الحجز سند الدعوى واعتباره كأن لم يكن .

وتم اقامة دعاوى ضد مقاولى الباطن بشأن عمليات توشكى وهى

كالآتى:-

الدعوى رقم ٦٤١ لسنة ٢٠٢١ مدنى كلى القاهرة الجديدة دعوى
مطالبة بمبلغ ٣٦٢٧٧٤ جنيهاً والفوائد القانونية والتعويض وتم الحكم فيها
بجلسة ٢٩/١٠/٢٠٢٣ بالزام المدعى عليه بأن يؤدي للشركة مبلغ
٢٢٦٣.٣ جنيهاً وفوائد قانونية ٥% من تاريخ المطالبة فى ٩/٢/٢٠٢١
وحتى تمام السداد وتم اقامة الاستئناف رقم ١٥٦٦٩ لسنة ٢٧ ق استئناف
عالى شمال القاهرة ومؤجلة لجلسة ٣/٢/٢٠٢٥ للاعلان فى مواجهة النيابة
العامة .

دعاوى مقامة من مقاولين الباطن بشأن عمليات توشكى

الدعوى رقم ٣٥٩ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى حوان المقامة من شوقى
لييب منصور ضد الشركة ويطالب فيها بالزام الشركة بمبلغ ١٢٢٧٨٥١١
جنيهاً والفوائد القانونية بواقع ٥% وتم توجيه دعوى فرعية بالزامه بسداد
مبلغ ٣٢٩.٠٨١ جنيهاً وتم رفض الدعوتين . وتم استئناف الدعوى تحت
رقمى ١٢٢١٦ لسنة ١٣٨ ق و٦٨١ لسنة ١٣٩ ق استئناف على القاهرة
وتم احالة الاستئنافين الى الخبراء ومؤجلة لجلسة ١٨/١٢/٢٠٢٥ للتقرير
. بالنسبة للمقاول / صبرى سدراك يوسف دعوى رقم ٩٧ لسنة ٢٠٢٣
م.ك المنشأة مقامة من الشركة ضد صبرى سدراك يوسف يتلخص موضوع
الدعوى فى مستحقات الشركة عن عملية تنفيذ توسعية مفيض توشكى ()
مطالبة بمبلغ ستة وعشرون مليون ومائتان وخمسون الف وستمئة وستون
جنيهاً) اخر اجراء محجوزة للحكم لجلسة ١٧/٢/٢٠٢٦ . بالنسبة
للمقاول / ورثة صابر سدراك يوسف دعوى رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٢٣ م.ك
المنشأة مقامة من الشركة ضد ورثة صابر سدراك يوسف يتلخص موضوع

الدعوى فى مستحقات الشركة عن عملية تنفيذ توسيعة مفيض توشكى
مطالبة بمبلغ ٢٩٢٧٠٠٣٨ جنيهاً آخر اجراء محبوزة للحكم لجسلة
٢٠٢٦/٤/٢١ للتقرير .

بالنسبة لعملية بنى صالح ودير السنقرية :-

تم سحب العمل من الشركة فى عام ٢٠١٨ وتم تنفيذ العمليتين خصماً
على حسابنا وتم مصادرة مستحقات الشركة طرف المصلحة لحساب
العمليتين ومتبقى على الشركة مبلغ ٢٥٠٥٠٠٠ جنيهاً .

١٠ - ظهر رصيد المدينون والأرصدة المدينة الأخرى بنحو ٣٦٣.٩٨٣ مليون جنيه وقد لوحظ
تضمنه الأتي:-

- نحو ١٩١.٨٠٥ مليون جنيه قيمة المديونيات المستحقة طرف بعض المقاولين مرحلة من
السنوات السابقة نتيجة تقاعسهم عن تنفيذ العمليات المسندة لهم من قبل الشركة معظمها متنازع
عليها أمام القضاء.

الرد :-

تم موافاة الشئون القانونية بجميع المستندات الدالة على تلك المديونيات
المستحقة لاقامة الدعوى القضائية ضدهم ومازالت تلك الدعوى متداولة وجارى
متابعتها مع الشئون القانونية لاجراء ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه .

- نحو ٧٤.٧٤٩ مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ أكثر من ٥ سنوات (مصر) ولم تقم الشركة
بموافاتها بالمطابقات او المصادقات التي تم إعدادها بشأنها كما لم توافينا بالإجراءات التي
اتخذتها لتحصيل تلك المديونيات كما لم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال فى قيمة
هذا الرصيد لتحديد خسائر الاضمحلال .

الرد :-

جارى بحث الارصدة بدفاتر الشركة وعمل المطابقات اللازمة فى هذا الشأن .

• نحو ١٠.٧٥٧ مليون جنيه باسم/ هيئة التعمير عن عملية تخصيص مساحة ١٠ الاف فدان من قبل الهيئة المذكورة للشركة بشرق العوينات مركز الداخلة وقد بلغت تكاليف الارض والاستصلاح نحو ٩.٦٥٦ مليون جنيه وتم إبرام عقد ابتدائي بين الهيئة المذكورة والشركة في ١٩٩٩/٤/٤ الا انه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٤ صدر قرار من الهيئة بسحب الأرض المخصصة للشركة مما حدا بالشركة إقامة الدعوى رقم ١٩ لسنة ١٥ ق اقتصادية للمطالبة بمبلغ ٣٣ مليون جنيه قيمة اعمال منفذة من قبل الشركة (حفر ابار مياه واستصلاح ١٠٠٠٠ فدان) وقد صدر حكم بعدم قبول الدعوى المقامة من الشركة ضد وزير الزراعة وآخرين ولم تقم الشركة برفع دعوى جديدة حتي تاريخه (مارس ٢٠٢٦) وكونت الشركة مخصص عنها بمبلغ ٩.٦٥٦ مليون جنيه فقط.

الرد:-

صدور حكم بعدم قبول الدعوى رقم ١٩ لسنة ١٥ ق اقتصادى ولم تقم ترفع دعوى جديدة لان ملف الدعوى بالتفتيش القضائى ولم يتم استلام المستندات حتى تاريخه .

١١ — ظهر رصيد حساب النقدية بالبنوك والصندوق لدينا بنحو ٢٧.٠٢٤ مليون جنيه ودائناً بنحو ٧٦.٧٧٥ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي: -

• لم نواف بكشوف حسابات أو الشهادات البنكية بأرصدة البنوك المدينة والدائنة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ (فيما عد بنك أبوظبى التجارى كسف حساب شهر ٢٠٢٥/١١) وبالتالي لم نتحقق من صحة هذه الأرصدة في تاريخ القوائم المالية .

الرد :-

نظراً لوجود حجز قضائى على جميع البنوك سواء المتعامل معها وكذا الغير متعامل معها

من قبل البنك المركزى .

• لم تقم الشركة بحساب أى فوائد أو مصروفات أو عمولات بنكية نظير التسهيلات الائتمانية التى حصلت عليها نتيجة السحب على المكشوف والبالغ نحو ٧٦.٧٧٥ مليون جنيه فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

الرد :-

نظراً لوجود حجز قضائي على جميع البنوك سواء المتعامل معها وكذا الغير متعامل معها

من قبل البنك المركزي .

- تضمنت الأرصدة الدائنة تحت التسوية نحو ٩٧٣ ألف جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١ تحت مسمى توريدات بنك ابوظبي (بعد تخفيضها بنحو ٦٤١ جنيه خلال الفترة من ٢٠٢٥/١٠/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١) تمثل قيمة ايداعات واردة بكشف حساب بنك ابوظبي التجاري وتم اظهارها ضمن الارصدة الدائنة ولم يتم توزيعها على حسابات المختصة بعدم وجود مستندات مؤيدة لها ونشير الى قيام السيد / خميس أحمد عبدالجليل مؤجر قطعة الارض بمحافظة كفر الشيخ للشركة بالحجز على نحو ١٦٣ ألف جنيه بينك أبوظبي التجاري بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١٧ تنفيذاً للحكم الصادر بالقيمة الاجارية المستحقة له دون قيام الشركة باثبات ذلك في دفاترها وسجلاتها .

الرد :-

تم اثبات الحجز بمستند ٢٠٢٦/١/٣٢٨ بمبلغ ١٦٣ ألف جنيه وتم ارسال خطاب الى بنك ابوظبي التجاري بطلب كشف حساب عن الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ حتى نتمكن من عمل التسوية اللازمة لحساب البنك ولم نوفى بكشوف الحساب حتى تاريخه .

- بلغت قيمة الودائع في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٦.٩٢٢ مليون جنيه بعائد يتراوح بين ٥.٧٥% الي ٧% وقد تبين عدم حصول الشركة علي أي عائد علي تلك الودائع منذ سنوات نظراً لوجود حجز قضائي علي أرصدة الشركة بالبنوك ونشير الي أن هذه الودائع مرهونه علي ذمة خطابات ضمان صادرة لصالح جهات الاسناد مما تعذر معه الحكم على صحة هذه الأرصدة في تاريخ الميزانية يتصل بذلك وجود خطابات ضمان قامت الشركة بإصدارها من بعض البنوك لم ترد بشأنها شهادة مؤيدة لأرصدها في تاريخ الميزانية الامر الذي تعذر معه التحقق من صحتها .

الرد :-

نظراً لوجود حجز قضائي على جميع البنوك سواء المتعامل معها وكذا الغير متعامل معها

من قبل البنك المركزي .

- ظهر رصيد السحب علي المكشوف بنحو ٧٦.٧٧٥ مليون جنيه لبنوك مصر (فرع الموسكي ، الأهلي المتحد ، الأهلي المصري (فرع دار السلام) في حين بلغت تلك الأرصدة وفقاً لاتفاقات التسوية الجارية مع تلك البنوك نحو ١٩٧.٧٩٧ مليون جنيه بفرق نحو ١١٤.٧٩٧ مليون جنيه يستوجب ضرورة إثباته بالدفاتر .

الرد :-

تسعى الشركة لتسوية هذه الارصدة بعمل عقد اتفاق مع البنوك التي تم التفاوض معها على السداد ولقد تم عمل عقد تسوية مع بنك بيت التمويل الكويت (الاهلى المتحد سابقاً) وكذا بنك الاستثمار القومي والذي سوف يتم سداد القسط الاخير منه قبل ٢٠٢٦/٦/٣٠ ومن قبل البنك الاهلى المصرى ولم يتبقى سوى استكمال التفاوض مع بنك مصر على سداد المبلغ المتبقى .

١٢- بلغت الخسائر المرحلة نحو ٥٦٨.٦٤٥ مليون جنيه تمثل نسبة نحو ٨٦٣% من حقوق المساهمين مما يشير إلى تدهور أوضاع الشركة فضلاً عن عدم توفيق أوضاعها بالمخالفة لأحكام المادة رقم (٣٨ /فقرة ثانية) من القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تعديل أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي تقضي بضرورة " عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة لزيادة رأسمالها لتغطية الخسائر المرحلة وفي حالة عدم زيادة رأسمال الشركة وفقاً لما سبق وجب العرض علي الجمعية العامة غير العادية لحل وتصفية الشركة أو دمجها في شركة أخرى " هذا فضلاً عن مخالفة أحكام المادة الخامسة من ذات القانون المشار اليه والتي تقضي بضرورة أن توفق الشركة أوضاعها خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون بما يشير لتجاوز الشركة المدة المحددة والتي إنتهت في ٢٠٢٣/٩/٥ .

، ويتصل بما سبق قيام الشركة بتخفيض الخسائر المرحلة بقيمة الارباح الراسمالية الناتجة من بيع الاصول الثابتة خلال العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ١٨.٩٣٩ مليون جنيه بدلاً من تكوين الشركة إحتياطي رأسمالي بقيمتها طبقاً للمادة رقم (٣٩) من الاثحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ .

الرد :-

سوف يتم تدعيم المخصص بعد اعادة تقييم الاصول الثابتة للشركة .

١٣- المخصصات المكونة بخلاف الاهلاك غير كافية لمواجهة كافة الأغراض المكونة من أجلها في ضوء ما سبق الإشارة اليه بحساب العملاء والمدينون وقد لوحظ بشأنها ما يلي:-

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ٦٧.١٥٣ مليون جنيه في حين بلغت المطالبات الضريبية الواردة للشركة من مصلحة الضرائب وفقا لما امكن حصره - نحو ٣٥٧.٩٩٢ مليون جنيه ونشير الى وجود مستحقات لصالح مصلحة الضرائب مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ (ضرائب أرباح شركات الأموال) بنحو ٣٤.١٨٨ مليون جنيه فقط.

الرد:-

بالنسبة لمبلغ ٣٥٧.٩٩٢ لم يتم الربط النهائي على الشركة حيث الشركة قدمت

في قانون فض المنازعات عن السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢٠ وجارى بحث الملف .

- تضمنت المخصصات نحو ٢.٢٢٢ مليون جنيه تحت مسمى مخصص قضايا ومطالبات ونشير إلى أن الشركة قدمت لنا بيان بالقضايا تبين أنه غير مكتمل ولا يفي بالغرض لعدم تضمينه المبالغ أو المطالبات الخاصة بمعظم القضايا سواء المرفوعة من وعلى الشركة واحتمالية نسب الكسب او الخسارة لكل قضية على حده.

الرد :-

مرفق لسيادتكم بيان بالقضايا مبين به المبالغ المطالب بها ، اما عن احتمالية

نسب الكسب والخسارة فلا تستطيع الشئون القانونية تحديدها لارتباطها بالقضاء

والجهد المبذول في مباشرة القضايا التى معظمها مطالبات على الشركة .

- تضمنت المخصصات نحو ٦٤.٠٥١ مليون جنيه قيمة ما قامت الشركة بتكوينه خلال الأعوام السابقة لمواجهة الالتزامات التي قد نشأت على الشركة نتيجة عدم تنفيذ بعض العمليات وسحبها ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوينها وقد بلغت إجمالي فروق الأسعار وغرامات التأخير التي تطالب جهات الاسناد الشركة بها عن تلك العمليات نحو ١٥٠.١٣٠ مليون جنيه.

الرد :-

سوف يتم تدعيم المخصص بعد اعادة تقييم الاصول الثابتة للشركة .

• تضمنت المخصصات الأخرى نحو ٨.٣٢٥ مليون جنيه (٧.٨٢٥ مليون جنيه مخصص تسليم أعمال ، ٥٠٠ ألف جنيه مخصص البنية الأساسية) لم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة حتى يمكن الحكم على مدى كفايتها من عدمه.

الرد :-

سوف يتم تدعيم المخصص بعد اعادة تقييم الاصول الثابتة للشركة .

• مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنحو ١٥.١٥٣ مليون جنيه قيمة ما قامت الشركة بتكوينه خلال الأعوام السابقة دون دراسة لكافة الأرصدة المتوقفة .

الرد :-

سوف يتم تدعيم المخصص بعد اعادة تقييم الاصول الثابتة للشركة .

١٤ . مازالت الشركة لم نقم بتحميل مصروفاتها ببعض المبالغ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٨.٦٦٣ مليون جنيه منها ما يلي :-

• نحو ١٣.٧٨٤ مليون جنيه قيمة المتبقي من الحكم القضائي النهائي لصالح السيد / ماجد خضر جبر الشافعي في الدعوى المرفوعة منه ضد الشركة برقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٢

الرد :-

جارى تسوية الحكم مع ورثة المرحوم / ماجد خضر الشافعي بسداد جزء من الحكم القضائي

دفعه واحدة .

• نحو ١٢ مليون جنيه قيمة مطالبات قضائية (نسبي ، خدمات) مستحقة على الشركة تمثل (١٤ مليون جنيه قيمة المصروفات القضائية على الحكم الصادر لصالح بنك مصر والبنك الأهلي ، ٥ مليون جنيه قيمة مطالبات قضائية لوزارة العدل بالمحاكم المختلفة) قامت الشركة بإثبات نحو ٧ مليون جنيه فقط ولم تقم الشركة بإثبات الباقي في دفاترها وسجلاتها.

الرد :-

يتم السداد شهرياً .

• نحو ١.٩٠٦ مليون جنيه قيمة الحكم الصادر لمصلحة الضرائب على المبيعات عن السلع الرأسمالية.

الرد :-

يتم السداد شهرياً .

- نحو ٦٦٠ ألف جنيه تمثل المديونية المستحقة لصالح هيئة التأمين الصحي وذلك لتنفيذ الحكم النهائي علي الشركة في الدعوي رقم ١٦٣٥ لسنة ٢٠١٩ مدني كلي حلوان والمستأنف برقم ٤٤٣٠ لسنة ١٣٨ ق استئناف عالي القاهرة بالزام الشركة بأن تؤدي نحو ٦٦٠ ألف جنيه قيمة باقي الاشتراكات التأمينية المستحقة.

الرد :-

يتم تحميله على بند المصروف عند السداد .

- نحو ٣١٣ ألف جنيه قيمة المساهمة التكافلية بواقع ٢.٥ في الألف من جملة إيراداتها السنوية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بالمخالفة للمادة (٤٠) - البند التاسع من قانون التأمين الصحي الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ فضلاً عن عدم الالتزام بسدادها عن الأعوام السابقة والبالغ مستحقاتها نحو ٩٧٩ مليون جنيه .

الرد :-

تم أثبات المساهمة التكافلية بمستند ٢٠٢٦/١/٣٠٩ وسوف يتم السداد عند

توافر السيولة .

- نحو ٦٠ ألف جنيه قيمة تكاليف الرقابة المستحقة للجهاز المركزي للمحاسبات عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ فضلاً عن عدم الالتزام بسدادها عن الاعوام السابقة والبالغ مستحقاتها نحو ٣٤٠ ألف جنيه .

الرد :-

سوف يتم السداد فور توافر السيولة .

، فضلاً عن قيمة المصروفات والعمولات المستحقة عن رصيد البنوك سحب علي المكشوف والتي لم نتمكن من حصرها لعدم موافقتنا بكشوف الحساب الخاصة بتلك البنوك .

الرد :-

نظراً لوجود حجز قضائي على جميع البنوك سواء المتعامل معها وكذا الغير متعامل معها

من قبل البنك المركزي .

الاستنتاج المتحفظ :-

وفى ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء الفقرات السابقة ، لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لها في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة.

مع عدم اعتبار ما يلي تحفظاً إضافياً على استنتاجنا تامشار اليه نود أن نلفت

الانتباه الاتي :-

١- لم تقم الشركة بالإفصاح في قوائمها المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ عن القيمة الدفترية للأصول المعطلة بصفة مؤقتة، تكلفة الأصول التي اهلكت دفترياً بالكامل ومازالت تعمل، القيمة العادلة للأصول الثابتة عندما يكون الاختلاف بينها وبين القيمة الدفترية ذو أهمية نسبية (مثل الأراضي والمباني) بالمخالفة للفقرة ٧٩ - ١، ب، د من المعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة واهلاكاتها.

يتعين الالتزام بما ورد بالمعيار المحاسبي المصري الصادر في هذا الشأن.

الرد :-

سوف يراعى ذلك لاحقاً .

٢ . لم تقم الشركة بالإفصاح في قوائمها المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ عن مدى وجود أية قيود على ملكيتها للأصول الثابتة وكذا لم تقم بالإفصاح عن الأصول الثابتة المرهونة كضمان لاي التزامات على الشركة بالمخالفة للفقرة (٧٤- أ) من المعيار المحاسبي المصري رقم ١٠ الأصول الثابتة واهلاكاتها . على الرغم من وجود عدد كبير من المعدات الثقيلة (حفارات . لودر . كراكات . سيارات - بلدوزرات الخ) مملوكة للشركة وحجوز عليها من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية متوقفة ومشونة بالعراء بلغت تكلفتها نحو ٦٤ مليون جنيه .

يتعين سرعة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لرفع الحجز عن تلك المعدات ودراسة مدى الاستفادة منها أو التصرف فيها .

الرد :-

سوف يراعى ذلك لاحقاً .

٣ . بلغت تكلفة الاصول الثابتة العاطلة وغير المستغلة (الات ومعدات فقط) نحو ٧٦.٢١٢ مليون جنيه من واقع البيان المقدم لنا من الشركة وبلغت صافى قيمتها الدفترية نحو ٧١٢ ألف جنيه تمثل طاقات عاطلة فى تاريخ الميزانية .

يتعين حصر كافة الاصول المعطلة بالشركة وغير المستغلة والعمل على استغلالها الاستغلال الامثل بما يحقق صالح الشركة .

الرد :-

نحيط سيادتكم علماً بأنه قد تم اصلاح بعض المعدات وفقاً لاحتياجات مناطق التنفيذ عندما توافرت السيولة اللازمة لذلك وجرى الان اصلاح بعض المعدات للاستفادة منها للعمل فى مناطق التنفيذ او التأجير للقطاع الخاص ، اما عن أنها عاطلة فهذا منذ فترة طويلة تراكمت فيها المعدات العاطلة بسبب عدم توافر السيولة اللازمة للاصلاح أولاً بأول اضافة لعدم وجود أعمال مسندة للشركة فى حاجة لمثل هذه المعدات ، أما بخصوص المعدات ذات التكلفة العالية فى الاصلاح ولا جدوى منها فسيتم تكهينها واتخاذ الاجراءات القانونية لبيعها والاستفادة من عائد البيع باصلاح المعدات القابلة للاصلاح أو شراء معدات جديدة .

٤- مازالت أصناف المخزون تتضمن وجود عجز فى بعض الأصناف بمخزن الخامات بمنطقة الواحات البحرية وهي عبارة عن (عدد ١٥٨ غطاء زهر ، عدد ٢١٢ إطار غطاء) البالغ قيمتها الدفترية نحو ٦١ ألف جنيه وقد تم تحرير محضر سرقة بهذه الاصناف بمركز شرطة الواحات البحرية كما تم اجراء التحقيق بمعرفة الشئون القانونية رقم (٣) لسنة ٢٠٢٤ شئون قانونية ، وقد انتهى التحقيق الى احوالة الموضوع الى النيابة الادارية لاتخاذ شئونها وذلك بعد موافقة مجلس الادارة بجلسة رقم ٤ بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٢٤ وقيدت تحت رقم ٧٤٨ لسنة ٢٠٢٥ النيابة الادارية ب٦ اكتوبر ثان وجرى التحقيق فى الواقعة من قبل النيابة الادارية .

يتعين متابعة البلاغ المقدم الى النيابة الادارية بخصوص هذا الامر وتحديد المتسبب فى عجز الاصناف بمخزن الخامات بمنطقة الواحات البحرية وتحميله بها واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك .

الرد :-

تمت احوالة الموضوع للنيابة الادارية ب٦ اكتوبر ثان وقيدت برقم ٧٤٨ لسنة ٢٠٢٥ وجرى التحقيق فيها ولم يتم التصرف فيها حتى تاريخه .

٢- تضمن حساب مدينون وأرصدة مدينة أخرى نحو ٤.٢٢١ مليون جنيه لوحظ بشأنه ما يلي:-

- نحو ١.٩١٤ مليون جنيه تحت مسمي تأمينات لدي الغير منه نحو ٢٨٢ ألف جنيه مدرجة كتأمينات خطابات ضمان صادرة من بعض البنوك ولم نقف علي أسباب عدم قيده ضمن غطاء خطابات ضمان فضلاً عن عدم توافر أية مستندات بشأن كافة تلك المبالغ .
 - نحو ١.٤٤٨ مليون جنيه مقيدة طرف بعض العاملين قيمة سلف منصرفه ولم يتم جردها وتسويتها في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .
 - نحو ٤٩٧ مليون جنيه مقيد باسم/ البنية الأساسية تمثل مبالغ مستحقة طرف بعض مشتري الأراضي تم شرائها من هيئة التعمير .
 - نحو ٣٦٢ ألف جنيه مقيدة طرف أحد مقاولي عملية توسيع مفيض توشكي أقامت الشركة بشأنه دعوي قضائية وحكم فيها لصالحها بحكم نهائي في ٢٠٢٣/١٠/٢٩ ولم تتخذ أية إجراءات حيال تنفيذه .
- مازلنا نوصي بضرورة بحث كافة تلك المبالغ وإجراء ما يلزم في ضوء ذلك .

الرد :-

صدر حكم نهائي لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٩ ولم تتخذ اجراءات حيال تنفيذه ، الدعوى رقم ٦٤١ لسنة ٢٠٢١ مدنى كلى . القاهرة الجديدة حكم ٢٠٢٣/١٠/٢٩ وتم استئنافها تحت رقم ١٥٦٦٩ لسنة ٢٧ ق استئناف على شمال القاهرة وحكم فيها بجنسة ٢٠٢٥/٩/١٠ وجارى السير فى اجراءات استلام الصيغة التنفيذية وتنفيذ الحكم .

٥ - أظهرت القوائم المالية نحو ٢٥٢.٩١٦ مليون جنيه قيمة المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نتيجة عدم السداد فى مواعيدها المقررة طبقاً لاحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات. ونشير الى ورود مصادقة من الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بمديونية الشركة طرفها فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٢٥٢.٨٤٧ مليون جنيه بفارق قدرة ٦٩ ألف جنيه عن المثبت بدفاتر الشركة .

ويتصل بما سبق فقد قررت الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٣٠ الموافقة علي تحويل نحو ٢م٨٥٠٠ من أرض الشركة بدار السلام للأصول المتداولة (أصول بغرض البيع) تمهيداً للتصرف فيها لسداد مديونيات الشركة من تأمينات اجتماعية وضرائب في ضوء عدم قدرة الشركة في استخراج شهادات تأمينية بأعمال الشركة لتقديمها لجهات الاسناد لصرف مستحقات الشركة وكذا تعرض سيارات الشركة لمعارضات المرور لعدم وجود تراخيص لها.

يتعين إتخاذ ما يلزم بهذا الشأن في ضوء قرار الجمعية العامة المشار إليه مع ضرورة سرعة سداد تلك المستحقات حتى لا تتعرض الشركة للمزيد من غرامات التأخير .

الرد :-

بالنسبة للمديونية المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية والبالغة نحو ٢٤٢ مليون جنيهاً في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وهي عبارة عن ١٢٠ مليون جنية قيمة اشتراكات تأمينية لم تقم الشركة بسدادها لعدم توافر السيولة بالإضافة الى ١٣٢ مليون جنية قيمة مبالغ اضافية (غرامات تأخير) لعدم السداد ، فإن الشركة تسعى حالياً نحو الاتفاق مع هيئة التأمينات الاجتماعية على سداد أصل المديونية عن طريق المبادلة بقطعة أرض من أصول الشركة وفي اطر ذلك قامت الشركة بانهاء عقد الشراكة الخاص بمشروع النادي رقم (٢) وذلك حتى تتمكن من التصرف في قطعة الارض المقام عليها النادي بالبيع وسداد القيمة لهيئة التأمينات أو المبادلة مقابل المديونية .

٦ ظهر رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٦٦.٤٥١ مليون جنية (منها ٨ مليون جنية للشركة القابضة) يرجع تاريخ استحقاق بعضها من أكثر من ١٠ سنوات وبعض تلك القروض واردة من جهات أجنبية لحساب هيئة التعمير ولم تلتزم الشركة بسداد تلك القروض وفقاً لمواعيد وأجال استحقاقها مما ترتب عليه تحملها لفوائد تأخير وأخري نتيجة مد أجل السداد للبعض منها ، فضلاً عن عدم المطابقة على أرصدة تلك القروض في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

مازلنا نوصي بضرورة العمل على سداد تلك القروض تجنب التعرض الشركة لمزيد من الأعباء دون مبرر لها مع إجراء المطابقة اللازمة على أرصدة تلك القروض حتى يمكن التحقق من صحتها.

الرد :-

سوف يتم السداد فور توفر السيولة .

٧ أظهرت القوائم المالية قيمة الالتزامات طويلة الأجل وتسهيلات موردين في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٢٠.٧٩٢ مليون جنية وقد تضمن الحساب ما يلي :-

- نحو ٦.٩٩٨ مليون جنية باسم اقساط ارض شرق السويس ويمثل قيمة باقي أقساط ٧١٥ فدان شرق السويس مشتراه بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير منذ عام ٢٠٠٤ وقد قامت الشركة ببيع كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو ٢٢,٧٢٤ مليون جنية ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصرف في كامل المساحة المشار اليها.

الرد :-

سوف يتم السداد فور توفر السيولة .

- نحو ١٣,٧٩٣ مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لإتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سدادها من الشركة لاتحاد المساهمين وقد قامت الشركة القابضة برفع دعوى رقم ٢٦٨٢ لسنة ٢٠٢٠ ضد الشركة للمطالبة بمستحقات اتحاد المساهمين طرف الشركة العامة. ونشير الى صدور حكم قضائي بجلسة ٢٠٢٢/٧/١٩ ضد الشركة لصالح اتحاد المساهمين بأن تؤدي نحو ١٣.٣٩٠ مليون جنيه وفوائد قانونية بواقع ٤% سنوياً من تاريخ ٢٠٢٠/٢/١٩ وحتى تمام السداد في الدعوي رقم ٣٠٥٨ لسنة ١٣٨ ق . يتعين اتخاذ اللازم بشأن تلك المبالغ وموافقاتنا بما تم في هذا الشأن

٨ ظهر رصيد حساب الدفعات المقدمة من بيع اراضي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ١٠٠.٢١٥ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلي: -

- نحو ١.١٠٠ مليون جنيه قيمة مقدمات حجز أراضي بور سعيد حيث قامت الشركة بالإعلان عن بيع أراضي بجنوب بور سعيد والتي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ فدان والتي كان من المفترض أن يتم تخصيصها للشركة بموجب المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٠ حيث إن هذه الأرض كانت ملك الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير ثم انتقلت حوزتها إلى محافظة بورسعيد بقرار من رئاسة الجمهورية وبموجب القرار الوزاري رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩ والذي بموجبه تم إلغاء التخصيص للشركة.
- نحو ٩.١١٥ مليون جنيه قيمة جدية حجز أراضي كان سيتم تخصيصها للشركة وقامت الهيئة بتوزيعها بمعرفتها وتم تحصيل مقدمات حجز لتلك الأراضي من قبل الشركة مما حدا بالهيئة بمطالبة الشركة بسداد ما تم تحصيله كمقدمات ثمن لتلك الأراضي منذ عام ١٩٩٦ . يتعين اتخاذ اللازم بشأن تلك الأرصدة والعمل على سداد تلك الاموال للهيئة لحين تخصيص أراضي جديدة للشركة.

الرد :-

يتم رد المبالغ لحاجزى الارض فور تقديمهم للايصال الدال على السداد .

- ٩ اعتمد الشركة اعتباراً من ٢٠٢٢/٤/٢٨ على خزينة النوار (الإيرادات) في تحصيل مستحقاتها والصرف على كافة احتياجاتها على الرغم من ان قرار انشاء الخزينة يتضمن انها خزينة للوارد فقط (الإيرادات) وعدم صرف أي مبالغ منها نظراً لتخصيص

خزينة أخرى لصرف مستحقات العاملين (خزينة الصادر) إلا أنه تبين قيام امين خزينة الإيرادات بتحصيل المبالغ الواردة اليه وإيداعها بخزينة الشركة، الصرف منها لتغطية مصروفات الشركة المختلفة (انتقالات - مرتبات للعاملين - صيانة.....) وكذا تحويل كافة مستحقاتها عن العمليات التي تنفذها للشركة القابضة على أن تقوم الشركة القابضة بإصدار شيكات بنفس قيمة تلك المستحقات لصالح امين الخزينة بالشركة ويقوم بصرفها من البنك وإيداعها بخزينة الوارد والصرف منها على احتياجات والتزامات الشركة نظرا لظروف الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك.

يتعين العمل علي رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك مع ضرورة وضع ضوابط تحكم وتنظم عملية الصرف على أنشطة الشركة في حالة وجود ظروف استثنائية بما يكفل تحقيق الرقابة على أموال الشركة.

الرد :-

يتم هذا الاجراء بناءً على خطاب الى الشركة القابضة باستخراج شيكات بأسماء السادة أمناء الخزينة الصادر لهم - فكان يتعين اجراء القيود المحاسبية اللازمة لاثبات تلك الشيكات بدفاتر الشركة طبقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها .
أما الصرف على عمليات الشركة فهو بناءً على موافقة من السيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذي والتعليمات الصادرة من سيادته بالصرف .

- استمرار وجود خلل في الهيكل التمويلي للشركة حيث أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ حقوق الملكية بالسالب بنحو ٥٢٢.٧٠٧ مليون جنيه لوجود خسائر مرحلة بنحو ٥٦٨.٦٤٥ مليون جنيه مما ترتب على ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المبالغ المستحقة عليها من ضرائب وتأمينات ومستحقات مقاولين في المواعيد القانونية ولجؤها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بنحو ٧٦.٧٧٥ مليون جنيه ، قروض وتسهيلات قصيرة الاجل بنحو ٦٦.٤٥٠ مليون جنيه .

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة ووضع الحلول لمعالجة الخلل في الهيكل التمويلي للشركة والعمل على تنشيط أعمال الشركة لتعظيم الإيرادات بما يساهم في تغطية الخسائر المرحلة ودعم السيولة النقدية.

رئيس قطاع الشؤون المالية



محاسب / ايهاب محمود قدرى

محضر الاستلام النهائي لعملية استكمال الاعمال المدنية لمحطة بني حميل

إنه في يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٦ / ٣ / ١١ اجتمعت اللجنة المشكلة بموافقة السيد المهندس / رئيس المصاحبة وذلك لتسلم الأعمال المنفذة استلاماً نهائياً من قبل الشركة بعد مرور فترة الضمان للعملية من السادة الاتي أسمائهم:

- | | | |
|---|--|--------|
| ١ - السيد المهندس / حسني حسن عبد الله | مدير عام محطات اسيوط وسوهاج | رئيساً |
| ٢ - السيد المهندس / عبد الناصر حسن محمد | مدير ادارة محطات بني حميل | عضوا |
| ٣ - السيد المهندس / أحمد سيد ابوالوفا | مهندس مدني بالإدارة المركزية بمصر العليا الشمالي | عضوا |
| ٤ - السيد المهندس / احمد عبد الخالق سعد | مهندس مدني بالإدارة المركزية بمصر العليا الشمالي | عضوا |
| ٥ - السيد الأستاذ / خالد حمدي حمادي | مشرف الاعمال المدنية بنجع حمادي | عضوا |

وبحضور مندوب مفوض عن الشركة / العامة لاستصلاح الاراضي

- السيد المهندس / عبد البستار محمد عبد الحميد مهندس مفوض عن الشركة
- السيد الأستاذ / احمد على دهشان مفوض عن الشركة

- هذا وقد قامت اللجنة بالمرور على الأعمال المنفذة على الطبيعة ونهو الملاحظات التي ظهرت خلال فتره الضمان على أكمل وجه وباقي الاعمال بحاله جيده.

وبناء عليه تري اللجنة انه لا مانع من استلام الأعمال استلاماً نهائياً.

..... هذا وقد تحرر محضراً هذا بذلكه

أعضاء اللجنة

٥ - ٤ - السيد المهندس / احمد

٣ - ٢ - السيد المهندس / احمد

رئيس اللجنة

١١ - ٢٦ - السيد المهندس / احمد

بني حميل

عن مقاول العملية

الشركة العامة لاستصلاح الاراضي

م/ احمد



بيان بالقضايا المتداولة لعام ٢٠٢٦

١. محكمة حلوان الابتدائية - دعوى رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٤ عمال كلي حلوان
• الاستئناف: رقم ١٩٦٨ لسنة ١٤٢ ق استئناف عالي القاهرة.
• الأطراف: عبد الحليم صالح عبد الحليم ضد الشركة.
• الموضوع: تعويض عن إصابة عمل.
• آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٢/٩ تعديل وإلزام ورفض .
• الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيهاً المحكوم بها بحكم أول درجة.
٢. محكمة مدني كلي المنشأة - دعوى رقم ٩٧ لسنة ٢٠٢٣
الأطراف: الشركة ضد صبري سدرارك يوسف.
الموضوع: مستحقات الشركة عن تنفيذ توسعة مفيض توشكي (مطالبة بمبلغ ٢٦,٢٥٠,٦٦٠ جنيهاً).
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/٢١ للتقرير.
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بمبلغ ٤٠,٦٦٣,٣٢٣ جنيهاً قيمة مطالبة هيئة السد العالي للشركة عن العملية المسحوبة.
٣. محكمة مدني كلي المنشأة - دعوى رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٢٣
الأطراف: الشركة ضد صابر سدرارك يوسف.
الموضوع: مستحقات الشركة عن تنفيذ توسعة مفيض توشكي (مطالبة بمبلغ ٢٩,٢٧٠,٠٣٨ جنيهاً).
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/٢١ للتقرير.
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بمبلغ ٤٠,٦٦٣,٣٢٣ جنيهاً قيمة مطالبة هيئة السد العالي.
٤. محكمة استئناف عالي شمال القاهرة - دعوى رقم ٣٢٥٢ لسنة ٢٩ ق
الأطراف: الشركة ضد شركة الندى للمقاولات والخدمات البترولية (جمال إبراهيم الضوي عابد).
الموضوع: مستحقات عن تنفيذ عدد ٦ عمارات بمنطقة غرب الشروق.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٥/٥ للحكم.
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بالمبالغ المطالب بها من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة.
٥. محكمة القاهرة الجديدة - دعوى رقم ٤٧٦٤ لسنة ٢٠٢٢ مدني كلي
الإحالة: تم إحالتها للدائرة ١١ تجاري تحت رقم ٤٠٦ لسنة ٢٠٢٣ تجاري كلي القاهرة الجديدة.
الأطراف: الشركة ضد شركة الباسل للمقاولات (عبد الحليم إبراهيم عبد الحليم).
الموضوع: مستحقات عن تنفيذ عمارة سكنية رقم ٢٣ نموذج (ب) بالقاهرة الجديدة.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/٨ للتقرير.
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بالمبالغ المطالب بها من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة.

٦. محكمة القضاء الإداري بالإسماعيلية - دعوى رقم ١٢٤١٨ لسنة ١٧ ق
الأطراف: الشركة ضد رئيس مجلس الوزراء وآخرين.
الموضوع: مستحقات عن المأخذ رقم (٥) عملية توريد وتركيب شبكة الري العامة.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/٢٥ للتقرير.
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بمبلغ ١٢,٩٣٠,٢١٠ جنيهاً قيمة الأعمال والتوريدات التي سرقت أثناء الثورة.

٧. محكمة القضاء الإداري بالإسماعيلية - دعوى رقم ١٢٤١٩ لسنة ١٧ ق
الأطراف: الشركة ضد رئيس مجلس الوزراء وآخرين.
الموضوع: مستحقات عن المأخذ رقم (٣) عملية توريد وتركيب شبكة الري العامة.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/١١ للسابق.
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بمبلغ ١٢,٩٣٠,٢١٠ جنيهاً قيمة الأعمال والتوريدات التي سرقت أثناء الثورة.

٨. محكمة القضاء الإداري بالإسماعيلية - دعوى رقم ٩٦٢٥ لسنة ٢٦ ق
الأطراف: الشركة ضد وزير الموارد المائية وآخر.
الموضوع: براءة ذمة من مبالغ، ورد خطابات ضمان، وإلزام بدفع مبلغ، ورد غرامات تأخير.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/٢٥ .
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بمبلغ ١٢,٩٣٠,٢١٠ جنيهاً قيمة الأعمال والتوريدات التي سرقت أثناء الثورة.

٩. محكمة القضاء الإداري بالقاهرة - دعوى رقم ٤١٥٩٦ لسنة ٧٦ ق
الأطراف: الشركة ضد وزير الموارد المائية ورئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء.
الموضوع: براءة ذمة عن مبلغ ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً تقريباً.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/١٥ للتقرير.
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بمبلغ ٢٩,١٩٧,٢٦٦.١٥ جنيهاً لمصلحة الميكانيكا والكهرباء.

١٠. محكمة استئناف عالي القاهرة - استئناف رقم ١٢٤٩ لسنة ١٣٨ ق
الأطراف: شركة المدينة المنورة ضد الشركة.
الموضوع: مطالبة بمستحقات عن العمارتين ٢٨، ٢٩ (أ) بمنطقة العاشر من رمضان. إلزام الشركة بمبلغ ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بالإضافة
إلى الفوائد القانونية
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٥/٢ للتقرير.
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بمبلغ ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى الفوائد القانونية.

١١. محكمة شبرا الخيمة - دعوى رقم ٩٠١ لسنة ٢٠٢٤

الأطراف: عزة سعيد أحمد خليل ضد الشركة وآخرين.

الموضوع: تثبیت ملكية.

آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/٢٣ للقرار السابق إداري .

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- لا يوجد، حيث استلمت الشركة جميع مستحققاتها المالية عن الأرض المباعة.

١٢. محكمة استئناف عالي القاهرة - استئناف رقم ١١٠٣٣ لسنة ١٤٠ ق

الأطراف: الشركة ضد رفعت حمدي أحمد وأخرى.

الموضوع: مطالبة برد قيمة استثمارتي حجز بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيهاً وفوائد ٤٪.

آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٥/٢٣ للإعلان بالإدخال.

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- سداد مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيهاً قيمة استثمارتي الحجز المسددة من المستأنف ضده .

١٣. محكمة ميت سلسيل (المنصورة) - دعوى رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٢٥

الأطراف: الشركة ضد أحمد فاروق محمد وأشرف بسيوني علي.

الموضوع: إلزام بسداد قيمة إيجارية وتسليم الحفار.

آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/١٥ لتصحيح شكل الدعوي وتعديل الطلبات الختامية .

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- التحصل على القيمة الإيجارية واستلام الحفار المملوك للشركة.

١٤. محكمة مدني كلي جنوب القاهرة - دعوى رقم ٣٩٣٩ لسنة ٢٠٢٥

الأطراف: فيكتور مفيد عبد الشهيد ضد الشركة.

الموضوع: إلزام بتحرير عقد بيع.

آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/٧ للتقرير .

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- لا يوجد، حيث استلمت الشركة جميع مستحققاتها المالية عن الأرض المباعة.

١٥. محكمة استئناف عالي القاهرة - استئناف رقمي ١٣٨/١٢٢١٦ ق و ١٣٩/٦٨١ ق

الأطراف: شوقي لبيب منصور ضد الشركة.

الموضوع: مطالبة بمبلغ ١٣,٢٧١,٥١١ جنيهاً وفوائد ٥٪ عن تنفيذ حفر بمفيض توشكى.

آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٣/١٠ للحكم . ١- قبول والغاء إلزام بمبلغ ٤٥٠,٠٠٠ ج

٢- قبول ورفض وتأييد وجاري استلام الحكم وعمل طعن بالنقض .

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بمبلغ ٤٠,٦٦٣,٣٢٣ جنيهاً قيمة مطالبة هيئة السد العالي.

١٦. محكمة حلوان - دعوى رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٢٤ تجاري حلوان
الأطراف: شركة أبناء بدوي ضد الشركة.
الموضوع: مطالبة برد قيمة خطابات الضمان.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٢/٢٢ رفض.
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة برد قيمة خطابات الضمان.

١٧. محكمة استئناف عالي القاهرة - استئناف رقم ٣٤٩٠ لسنة ١٤٠ ق
الأطراف: عادل محمد أحمد الغنيمي ضد الشركة.
الموضوع: مطالبة بمبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً والفوائد والتأمين.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٥/٢١ للتقرير.
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بالمبالغ المطالب بها من الهيئة الهندسية لنقوات المساحة.

١٨. محكمة استئناف عالي القاهرة - استئناف رقم ٧٠١٤ لسنة ١٤٠ ق
الأطراف: عادل محمد أحمد الغنيمي ضد الشركة.
الموضوع: مطالبة بمبلغ ٥,١٥٥,٦٧٢ جنيهاً.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/١/١٢ للحكم قبول ورفض وتأيد .
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- لا يوجد، لحصول الشركة على حكم نهائي في الدعوى رقم ١٦٣٧ لسنة ٢٠٢٢ مدني كلي كفر الشيخ على ذات المبالغ.

١٩. محكمة مدني مستأنف حلوان - استئناف رقم ٤٨ لسنة ٢٠٢٥
الأطراف: ورثة ماجد خضر جبر الشافعي ضد الشركة.
الموضوع: إلزام الشركة بسداد مبلغ ١٤,٦٠٠,٦٧٨,١٢٥ جنيهاً قيمة ما حكم به في استئناف سابق.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/١/٢٦ لسداد الأمانة، وجلسة ٢٠٢٦/٣/٣٠ للتقرير.
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بالمبالغ المطالب بها كون الحكم نهائي ويات.

٢٠. محكمة عمال كلي حلوان - دعوى رقم ٦١٣ لسنة ٢٠٢٥
الأطراف: محمد حسن عبد العزيز ضد الشركة.
الموضوع: رصيد إجازات.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٥/١٢/١٦ للتحقيق (شطب).
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بالمبالغ المطالب بها كرصيد إجازات اعتيادية.

٢١. محكمة مصر الجديدة الكلية - دعوى رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠٢٥ مدني كني

الأطراف: صفوت عفيفي بهجت ضد الشركة.

آخر إجراء: حكم بجلسة ٢٠٢٥/١٠/٢٦ وإحالة إلى محكمة شمال القاهرة وتم قيدها تحت رقم ٧٤٢٦ لسنة ٢٠٢٥ مدني كني شمال القاهرة لجلسة ٢٠٢٦/١/٢٦ و ٢٠٢٦/٣/٣٠ .

الموضوع: تثبيت ملكية قطعة أرض مساحتها ١٠٠٠ متر بغرب النوبارية.

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- لا يوجد، حيث استلمت الشركة جميع مستحقاتها المالية.

٢٢. محكمة القاهرة الجديدة - دعوى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨

الأطراف: الشركة ضد أشرف فهمي الجابري ومصطفى مرعي عبد الحميد.

الموضوع: إلزام مقاولي الباطن بمبلغ ٢٦٠,٧٩٩,٧٨٠,٤٠٧ جنيهاً.

آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/٤ للمستندات وصرحت .

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بالمبالغ المطالب بها من هيئة حماية الشواطئ في حال عدم الحصول على حكم ضد مقاولي الباطن.

٢٣. محكمة مدني جزني أبو المطامير - دعوى رقم ٨ لسنة ٢٠٢٤ تم استئنافها تحت رقم ٤٢٩٠ لسنة ٨١ استئناف عالي دمنهور

الأطراف: خالد صلاح الدين ضد الشركة.

الموضوع: صحة ونفاذ. رفض بجلسة ٢٠٢٥/١٠/٢٧

آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/٤. لورود اصل الصحيفة

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- لا يوجد، حيث استلمت الشركة جميع مستحقاتها المالية.

٢٤. محكمة استئناف عالي الإسكندرية - استئناف رقم ٢٦٥٨ لسنة ٨٠ ق

الأطراف: شريف غرارة طایل ضد الشركة.

الموضوع: دعوى بطلان تصرف وتعويض.

آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٥/١٤ للتقرير.

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- لا يوجد، لعدم وجود العقد سند الدعوى.

٢٥. محكمة استئناف عالي دمنهور - استئناف رقم ١٩١٩ لسنة ٨٠ ق

الأطراف: الشركة ضد متولي جودة إسماعيل.

الموضوع: دعوى طرد للغصب.

آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٥/١٧ للتقرير. مع العلم انه تم تسوية الموقف مع الخصم وتحصلت الشركة على مستحقات بيع تلك المساحة

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- استرداد قطعة أرض بمساحة ١٠٠٠ متر مربع.

٢٦. محكمة استئناف عالي كفر الشيخ - في الاستئناف رقمي ٣٦٦٥ لسنة ٥٧ ق و ٣٦٧٦ لسنة ٥٧ ق عمال كفر الشيخ .
الأطراف: الشركة ضد وليد علي محمد عبده.
الموضوع: مطالبة بمستحقات بمبلغ ٣,٠١٠,٩٨١.٨٦ جنيهاً.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/١٨ للتحري .
النقض: طعن رقم ٢٩٨٥٢ لسنة ٩٥ ق (لم تحدد جلسة).
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بمبلغ ٢,٠٢٤,٣٢٥.٥٥ جنيهاً وفوائد ٤% وتعويض ٥٠٠,٠٠٠ جنيهاً.

٢٧. محكمة مدني كلي دسوق - دعوى رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠٢٤
الاستئناف: رقم ١٢٧٥ لسنة ٧ ق.
الأطراف: الشركة ضد أحمد عبد النور محمد.
الموضوع: فسخ عقد إيجار ومطالبة بمبلغ ١,١٤٢,٦١٨.٧٠ جنيهاً.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٢/١٠ للحكم .
تم استئناف الحكم تحت رقم ١٢٧٥ لسنة ٧ ق استئناف عالي قوة
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٥/١٠ للتحري .
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- حصول الشركة على القيمة الإيجازية والفوائد ٤%.

٢٨. محكمة مدني كلي حمادة - دعوى رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٠٢٣
الأطراف: الشركة ضد جمعة عوض أحمد حميدة وآخرين.
الموضوع: فسخ عقد بيع.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/٢٨ للتحري .
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- استرداد قطعة أرض موضوع عقد البيع.

٢٩. محكمة كفر الشيخ الابتدائية - دعوى رقم ٤٦٩ لسنة ٢٠٢٤
الأطراف: محمود محمود مراد ضد الشركة.
الموضوع: مطالبة بقيمة إيجاريه لخلاطة الأسفلت ببليطيم.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٥/١٢/٢٧ للحكم (عدم قبول).
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- سداد القيمة الإيجازية طبقاً للعقد.

٣٠. محكمة استئناف عالي الإسكندرية - استئناف رقم ٨٠٥٦ لسنة ٨١ ق
الأطراف: محمد عبد العزيز مصطفى ضد الشركة.
الموضوع: دعوى صحة ونفاذ.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٥/٤ لتصحيح شكل الاستئناف.

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- لا يوجد حيث استلمت الشركة جميع مستحقاتها.

٣١. محكمة استئناف دمنهور - استئناف رقم ١٨٥٧ لسنة ٧٩ ق

الأطراف: سناء الملك محمد الطيب ضد الشركة.

الموضوع: دعوى صحة ونفاذ.

آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/١/٢٠ مد أجل للحكم. رفض وتأييد

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- لا يوجد، حيث استلمت الشركة جميع مستحقاتها.

٣٢. محكمة استئناف دمنهور - استئناف رقم ٥٦١ لسنة ٨١ ق

الأطراف: سعيد محمد الطيب وآخرين ضد الشركة.

الموضوع: دعوى صحة ونفاذ.

آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/٢٩ للتقرير.

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- لا يوجد، حيث استلمت الشركة جميع مستحقاتها.

٣٣. محكمة استئناف عالي القاهرة - استئناف رقم ١٢٥٠٣ لسنة ١٤١ ق

الأطراف: وليد علي محمد عبده ضد الشركة.

الموضوع: إثبات حالة أوامر التشغيل والمستخلصات وندب خبير.

آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/٢٢ للتقرير.

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بمبلغ ٤٦٥٤٣٧.١٠ جنيهاً.

٣٤. محكمة جناح مصر القديمة - دعوى رقم ١٣٦٥٤ لسنة ٢٠٢٣

الأطراف: الشركة ضد أحمد فاروق محمود.

الموضوع: جناح شيك بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً.

آخر إجراء: حكم غيابي بالحبس سنة مع الشغل وكفالة ١٠٠٠ جنيه بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٣.

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام المشكو في حقه (المتهم) بسداد المبالغ المطالب بها بموجب الشيك .

٣٥. محكمة جناح مصر القديمة - دعوى رقم ١٣٦٥٣ لسنة ٢٠٢٣

الأطراف: الشركة ضد أحمد فاروق محمود.

الموضوع: جناح شيك بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيهاً.

آخر إجراء: تغريم المتهم ٥٠,٠٠٠ جنيهاً والمصاريف بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢١.

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام المشكو في حقه (المتهم) بسداد المبالغ المطالب بها بموجب الشيك .

٣٦. محكمة استئناف شبرا الخيمة - استئناف رقم ١١٤٧ لسنة ٢٠ ق
الأطراف: الشركة ضد شركة الري للأشغال العامة.
الموضوع: مستحقات عن استغلال أرض ملك شركة الري أثناء تنفيذ مشروع قنطرة قم وهويس الرياح المنوفي.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/٢٦ للتقرير.
الحكم المستأنف: إلزام الشركة بمبلغ ١١٧,٧٣٩ جنيهاً.
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بالمبلغ المحكوم به في الدعوى رقم ١٥٧ لسنة ٢٠١٠ .

٣٧. محكمة استئناف عالي الجيزة - استئناف رقم ١٨٥٥١ لسنة ١٤٢ ق
الأطراف: الشركة ضد محمد عزت إبراهيم أحمد الرقيق.
الموضوع: طرد وإلزام بسداد قيمة إيجاريه.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/١/١٧ للحكم رفض وتأيد .
ملاحظة: تم استخراج الصيغة التنفيذية لحكم أول درجة لصالح الشركة.
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- طرد المدعي عليه من العمارة و إلزام المدعي عليه بسداد القيمة الإيجارية .

٣٨. محكمة عمال كلي حنوان - دعوى رقم ٩٧٧ لسنة ٢٠٢٥
الأطراف: الشركة ضد سعيد دكروري.
الموضوع: فصل للانقطاع عن العمل.
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٢/٢٦ رفض بحالتها وجاري استلام صورة من الحكم والظعن عليه بالاستئناف .
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- لا يوجد أثر مالي والالتزامات محتملة

٣٩. محكمة جنوب القاهرة - دعوى رقم ٨٢٤٢ لسنة ٢٠٢٥
الأطراف: أحمد حسن محمد عبد الحي ضد الشركة.
الموضوع: دعوى براءة ذمة وتعويض .
آخر إجراء :- ٢٠٢٦/٦/٦ للتقرير.
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- الحصول علي المبلغ المالي مقابل البنية الأساسية .

٤٠. محكمة استئناف عالي شمال القاهرة - دعوى رقم ٩١٦٧ لسنة ٢٨ ق س.ع شمال القاهرة
الأطراف: الشركة ضد ربيع رشدي طلب
الموضوع: مطالبة بمستحقات عن تنفيذ عدد ٤ عمارات سكنية بمنطقة القاهرة الجديدة .
آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٥/٦ للتقرير .
الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بالمبالغ المطالب بها من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة.

٤١. محكمة النقض الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٩٠ ق و ٨٧٥ لسنة ٩٠ ق .

مقامة من :- الشركة .

ضد:- بنك مصر .

الموضوع : - طعن علي الحكم رقم ٨٨١ لسنة ٧٧ محكمة استئناف القاهرة الاقتصادية والمحكوم فيه بجلسة ٢٠٢٠/١/١٤ بإلزام الشركة بأن تؤدي للبنك المدعي مبلغ ٨٩٩٩٩٢٦٧,١٢ جنيها حق ٢٠١٩/١٠/٣١ بخلاف ما يستجد من فوائد اتفاقية بواقع ١٣.٥٠% حتى تمام السداد .

آخر إجراء :- جلسة ٢٠٢٦/٤/٢٣ إعادة للمرافعة .

الأثر المالي والالتزامات المحتملة:- إلزام الشركة بالمبلغ المحكوم به بالحكم رقم ٨٨١ لسنة ٧٧ محكمة استئناف القاهرة الاقتصادية .

٤٢. محكمة النقض الطعن رقم ١٦٦٠٢ لسنة ٩١ ق .

مقامة من :- الشركة .

ضد:- البنك الأهلي المصري .

الموضوع : - طعن علي الحكم رقم ١٣٠ لسنة ١٢ ق محكمة استئناف القاهرة الاقتصادية والمحكوم فيه بجلسة ٢٠٢١/٨/١ بإلزام الشركة بأن تؤدي للبنك المدعي مبلغ ٧٧١٩١٥٥٠,٤٨ جنيها حق ٢٠١٩/١٢/٣١ تاريخ المطالبة والعوائد الاتفاقية بواقع ١٢.٧٥% سنويا وعائد تأخير عن المديونية الناشئة عن عقد التسهيل لإصدار خطابات الضمان دون باقي المديونية علي التفصيل الوارد بتقرير الخبير المودع وبأسباب هذا القضاء بواقع ٢% من تاريخ اليوم التالي ٢٠٢٠/١/١ حتى تمام السداد ورفضت ما عدا ذلك من طلبات وفي موضوع الدعوي الفرعية برفضها وألزامت المدعي عليه أصليا المدعي فرعيا بصفته بمصاريفها .

آخر إجراء :- عدم قبول الطعن (غرفة مشورة) ٢٠٢٣/٥/١٤ .

الأثر المالي والالتزامات المحتملة:- إلزام الشركة بالمبلغ المحكوم به بالحكم رقم ١٣٠ لسنة ١٢ ق محكمة استئناف القاهرة الاقتصادية .

٤٣. محكمة النقض الطعن رقم ١٦٥٨٢ لسنة ٩٤ ق طعنا علي الحكم رقم ١١٢٤ لسنة ٤٧ ق استئناف عالي الإسماعيلية .

مقامة من :- محمد سعيد جودة وسليمان سعيد جودة .

ضد:- الشركة .

الموضوع : - بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بطرد المستأنف ضدهما من أرض التداعي الكائنة بالقطعة رقم ٣٧ خارج الأحواض والزام بناحية قرية جنبانة مركز القنطرة شرق بالإسماعيلية والبالغ مساحتها ٣٨ فدان الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوي المبتدأة وبالتقرير الثاني للخبير المنتدب وتسليمها للمستأنف بصفته خالية من كافة الشواغل والأشخاص وألزامت المستأنف ضدهما بأن يؤديا للمستأنف ريعا قدره ٢ مليون و ٢٢٦ ألف جنيها عن الفترة من ٢٠١١/١١/١ وحتى تاريخ إيداع التقرير الحاصل في ٢٠٢٣/١١/٣٠ وألزامت المستأنف ضدهما بالمصروفات و ١٧٥ جنيها مقابل أتعاب المحاماة

آخر إجراء :- عدم قبول الطعن (غرفة مشورة) ٢٠٢٥/٤/١٧ .

الأثر المالي والالتزامات المحتملة:- تحصيل الشركة المبالغ المحكوم بها واسترداد الأرض المغتصبة .

٤٤. محكمة النقض الطعن رقم ١٠٥٦٧ لسنة ٩٥ ق طعنا علي الحكم رقم ١٨٧ لسنة ٤٨ ق استئناف عالي الإسماعيلية.

مقامة من :- أحمد غازي محمد .

ضد:- الشركة .

الموضوع :- بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بطرد المستأنف عليه من أرض النزاع وتسليمها للشركة المستأنفة بصفتها وبإلزام المستأنف عليه بأن يؤدي للشركة المستأنفة مبلغ وقدره مليون وخمسمائة وخمسون ألف وثمانمائة وثلاثون جنيهاً وواحد وثمانون قرشاً كريع عن الفترة من ٢٠١٤/١١/١ وحتى ٢٠٢٤/٥/٣٠ وألزمته الشركة المستأنف عليه بالمصروفات و ١٧٥ جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . آخر إجراء :- حكم بجلسة ٢٠٢٥/١/١٥ .

الأثر المالي والالتزامات المحتملة:- تحصيل الشركة المبالغ المحكوم بها واسترداد الأرض المغتصبة ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخه .

٤٥. محكمة النقض الطعن رقم ٢٣٨٤٧ لسنة ٩٥ ق الدعوي رقم ١٦٣٧ لسنة ٢٠٢٢ مدني كلي كفر الشيخ والمستأنف تحت رقم ٣٨٥٦ لسنة ٥٧ ق بجلسة ٢٠٢٥/٥/٧ .

مقامة من :- عادل محمد أحمد الغنيمي

ضد:- الشركة .

الموضوع :- نقض علي الحكم رقم ١٦٣٧ لسنة ٢٠٢٢ والقاضي منطوقه إلزام المدعي عليه بأن يؤدي للشركة المدعية مبلغ ٤٩٠٨٢٩ جنيهاً مع الفائدة القانونية ٤% من تاريخ إيداع الصحيفة والحاصل في ٢٠٢٢/٩/٣ ورفض ما عدا ذلك من طلبات وألزمته المدعي عليه بالمصاريف وخمسة وسبعون جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

الأثر المالي والالتزامات المحتملة:- تحصيل الشركة المبالغ المحكوم بها في الدعوي رقم ١٦٣٧ لسنة ٢٠٢٢ مدني كلي كفر الشيخ ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخه

٤٦. محكمة النقض -الطعن رقم ٢٩٨٥٢ لسنة ٩٥

الأطراف: الشركة ضد وليد علي محمد عبده .

الموضوع: والذي قضى فيه

أولاً :- في الاستئناف رقم ٣٦٦٧ لسنة ٥٧ ق بقبول شكلا ورفضه موضوعا وألزمته المستأنف بصفته بالمصاريف ومائة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

ثانياً :- في الاستئناف رقم ٣٦٦٥ لسنة ٥٧ ق بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوي الأصلية وفي الدعوي الفرعية بإلزام المستأنف ضده بصفته بأن يؤدي للمستأنف مبلغ هو ٢٠٢٤٣٢٥.٥٥ جنيهاً فقط وقدره اثنان مليون جنيهاً وأربعة وعشرون ألف وثمانمائة وخمسة وعشرون جنيهاً وخمسة وخمسون قرشاً لا غير مع الفوائد القانونية بواقع ٤% من تاريخ المطالبة القضائية في ٢٠٢٢/١٢/٣ وتعويض قدره خمسمائة ألف جنيهاً وفوائده القانونية بواقع ٤% من تاريخ صدور هذا الحكم وألزمته بالمصاريف في درجتي التقاضي ومبلغ مائة وخمسة وسبعون جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

آخر إجراء: جلسة ٢٠٢٦/٤/١٨ للتحري .

النقض: طعن رقم ٢٩٨٥٢ لسنة ٩٥ ق (لم تحدد جلسة).

الأثر المالي والالتزامات المحتملة :- إلزام الشركة بمبلغ ٢,٠٢٤,٣٢٥.٥٥ جنيهاً وفوائد ٤% وتعويض ٥٠٠,٠٠٠ جنيهاً

مدير إدارة القضايا

الأستاذ/ احمد عزيز الدين حسن



محضر اجتماع

إنه في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/٤/٧ في تمام الساعة ١٠ صباحاً وبناءً على كتاب السيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وأبحاث المياه الجوفية رقم ٧٠ بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٢

اجتمع السادة الحاضرون من الشركات التابعة بمكتب المهندس / العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة وبحضور السادة :

- | | |
|---------------------------------------|---|
| ١- السيد المهندس / ممدوح الهندي السيد | العضو المنتدب التنفيذي - شركة وادى كوم امبو |
| ٢- السيد المهندس / محمد سيد محمد صالح | العضو المنتدب التنفيذي - الشركة العامة |
| ٣- محاسب / حسين ابو الفضل سلطان | شركة وادى كوم امبو لاستصلاح الاراضى |
| ٤- محاسب / مجدى أحمد الصادق | شركة وادى كوم امبو لاستصلاح الاراضى |
| ٥- محاسب / إيهاب محمود قدرى | الشركة العامة لاستصلاح الاراضى |
| ٦- محاسب / أسامة عادل حسنى | الشركة العامة لاستصلاح الاراضى |
| ٧- محاسب / حسن النشار | الشركة القابضة |

وذلك بشأن عمل مطابقة مالية نهائية ومتفق عليها على كافة الارصدة المشتركة (مدينة ودائنة) بين الشركة العامة لاستصلاح الاراضى وشركة وادى كوم امبو لاستصلاح الاراضى التابعين للشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وأبحاث المياه الجوفية .

تم حصر وتحديد ومناقشة كافة العمليات الجارية المشتركة بين الشركتين وتم الاتفاق على النحو التالى :

أولاً : مستحقات شركة وادى كوم امبو طرف الشركة العامة لاستصلاح الاراضى

قيمة الرصيد المدين لعملية التبطين بتوشكى	٢٠٠,٤٤٤١٩ جنية
يخصم منه	
قيمة غرامة التأخير التى تم الاتفاق على ردها للشركة العامة وفي حضور رؤساء الشركتين طبقاً للتوصية بالمستخلص الختامى بأنه لا يوقع غرامة تأخير .	١٢٧٢١٧,١٤ جنية
إجمالي الرصيد المدين طبقاً للاتفاق بين الشركتين المستحق لشركة وادى كوم امبو طرف الشركة العامة لاستصلاح الاراضى .	(٣١٦٩٧٣,٠٦٠) جنية



شركة وادى كوم امبو لاستصلاح الاراضى
شركة مساهمة تابعة مصرية
إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة
لإستصلاح الاراضى وأبحاث المياه الجوفية

ثانياً : قيمة المستحق للشركة العامة لاستصلاح الاراضى طرف شركة وادى كوم امبو لاستصلاح الاراضى .

قيمة التأمين النهائى أعمال الحفر والتوسيع وطبقة اولى رمل مثبت بتوشكى	٤٧٤٧٦,٥٨٠ جنيه	
قيمة الـ ٥% جارى أعمال الحفر والتوسيع وطبقة اولى رمل مثبت بتوشكى	٦٥٨٧٢,٧٢٠ جنيه	
قيمة التأمين النهائى لعملية توريد وإنشاء طبقة زلطية منطقة العبور	١٤٤٧٢,٤٥٠ جنيه	
قيمة التأمين النهائى لعملية رصف الطرق بقرية الشيخ عبد الباسط عبد الصمد منطقة بنجر السكر.	٢٤٠٨٠,٦١٠ جنيه	
قيمة إيجار حفار هيتاشى منطقة وادى النقرة	٣٢٦٤ جنيه	
اجمالى الرصيد الدائن المستحق للشركة العامة طرف شركة وادى كوم امبو		١٥٥٩٦٦,٣٦٠

من ذلك يتضح أن المستحق لشركة وادى كوم امبو لاستصلاح الاراضى طرف الشركة العامة لاستصلاح الاراضى مبلغ ١٦١٨٠٦,٧٠٠ جنيه فقط (مائة واحد وستون الف وثمانمائة وستة جنيهاً و ٠,٧ بالمائة) .

وقد تم اقفال المحضر فى تمام الساعة من نفس اليوم

عن الشركة القابضة

محاسب / حسن النشار

عن الشركة العامة

السيد المهندس / محمد سيد محمد صالح - العضو المنتدب التنفيذي

عن شركة وادى كوم امبو

المهندس / مملوح الهندى السيد - العضو المنتدب التنفيذي

محاسب / إيهاب محمود قدرى

محاسب / حسين ابو الفضل سلطان

محاسب / أسامة عادل حسنى

محاسب / مجدى أحمد الصادق



صندوق بريد : ٧٣٨ القاهرة

الموقع الأترنت : www.wadikomombo.com

البريد الإلكتروني : wadikomombo@yahoo.com

تليفون : ٠٢/٢٥٢٤٠٩٧١-٢٥٢٤٠٩٦٧

فاكس : ٠٢/٢٥٢٤٠٩٦٣

farida